تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية / الدليل المواضيعي

٢٠٢١/٦/٢٧

UN HABITAT

نحو مستقبل حضري أفضل

جدول المحتويات

جدول المحتويات

١. موجز تنفيذي ٧

٢. الخلفية ١١

٣. المنهجية ١٥

٤. لماذا يجب أن يتم تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية؟ ١٧

٥. التوصيات المقترحة لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في مراحل وركائز السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ٢٩

٦. التوصيات حول كيفية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية ٣٧

٧. أين هي المجالات التي تحتاج تدخلات محددة؟ ٤٩

٨. ما هي الفئات الأكثر حرمانا ومن هم السكان المستهدفين؟ ٥١

٩. الخاتمة ٥٣

١٠. المراجع ٥٥

١١. الملحق ١: الممارسات الفضلى ٥٧

١٢. الملحق ٢: القوائم المرجعية ٦٥

جدول الأشكال

شكل (١): عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية. ١١

شكل (٢): الأقسام الرئيسية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ١٣

شكل (٣): صور اجتماعات التركيز التي أجريت ٢٩

شكل (٤): صور تظهر ما قبل وبعد (التصاميم المعمارية) لمعهد عمان للتنمية الحضرية. ٣٨

جدول الجداول

جدول (١): ركيزة المشاركة - تحديد أصحاب مصلحة التنمية الاقتصادية المحلية فيما يتعلق بمراحل السياسة الحضرية الوطنية ٣٣

جدول (٢): الدورات التدريبية المقترحة للكيانات المعنية ٣٤

جدول (٣): الجدول الزمني للتوصيات ٤٧

جدول (٤): الجدول: مواضح تدخلات الجهات المعنية ممثلة بأصحاب القرارات أو الإجراءات المطلوبة نسبة الى التوصيات ٤٩

الاختصارات

الاختصارات

ASEZA	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
CBJ	تنمية القدرات
CC	تغير المناخ
CITIES	برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي
CVDB	بنك تنمية المدن والقرى
DLS	دائرة الأراضي والمساحة
DOS	دائرة الإحصاءات العامة
EDP	البرنامج التنفيذي التنموي
GAM	أمانة عمان الكبرى
GDP	برنامج تنمية المحافظات
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GIS	نظم المعلومات الجغرافية
GoJ	الحكومة الأردنية
GP-URL	المبادئ التوجيهية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية
HKJ	المملكة الأردنية الهاشمية
JEA	نقابة المهندسين الأردنيين
JEGP	خطة تحفيز النمو الاقتصادي الاردني
JIC	هيئة الاستثمار الأردنية
JNUP	السياسة الحضرية الوطنية الأردنية
JRP	مشروع النهضة الوطني
JVA	سلطة وادي الأردن
KACE	مركز الملك عبدالله الثاني للتميز
KPIs	مؤشرات الأداء الرئيسية
LED	التنمية الاقتصادية المحلية
MOA	وزارة الزراعة
MODEE	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
MoE	وزارة التربية والتعليم
MoF	وزارة المالية
MOHE	وزارة التعليم العالي
MOI	وزارة الداخلية
MoLA	وزارة الإدارة المحلية
MoPA	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MOSD	وزارة التنمية الاجتماعية
MOT	وزارة النقل
NUA	الأجندة الحضرية الجديدة
NUP	السياسة الحضرية الوطنية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PDTRA	سلطة اقليم البترا التنموي السياحي
RLDP	مشروع التنمية المحلية والاقليمية
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SPC	المجلس الأعلى للتنظيم
ToRs	الشروط المرجعية
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
USAID	برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

١ موجز تنفيذي

١. موجز تنفيذي

ينبغي أن توفر الحكومة الوطنية القيادة والدعم لتمكين الحكومات المحلية* من دمج التنمية الاقتصادية المحلية، مثلا: من خلال سياسة حضرية وطنية. تعرف السياسة الحضرية الوطنية بأنها: « مجموعة مترابطة من القرارات المستمدة خلال عملية مدروسة تقودها الحكومة لتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وأهداف مشتركة من شأنها تعزيز تنمية حضرية أكثر تحويلية وإنتاجية وشمولية ومرونة على المدى الطويل»» (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

لذلك، ينبغي أن تعالج السياسة الحضرية الوطنية القضايا الحضرية وأن تسهم في التنمية الحضرية المستدامة، وعلاوة على ذلك، في التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة. سيقدم هذا الدليل الكيفية التي ينبغي بها تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية. فهي تدعم، على وجه التحديد الجهود المبذولة لصياغة وتنفيذ وصقل والحفاظ على نهج تنمية اقتصادية محلية مستدامة في الأردن. باختصار، يصف هذا الدليل الخطوات الهامة لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في تطوير السياسة الحضرية الوطنية – المشار إليه فيما بعد ب NUP .

تم وضع هذا الدليل بعد إجراء استعراض للسياسة الحضرية الوطنية الحالية والسياسات والأطر الأخرى التي توجه التنمية الحضرية والكيفية التي عالجت بها الاقتصاد الحضري والتنمية الاقتصادية المحلية. كان من بين الوثائق التي تم استعراضها لتوجيه تنظيم هذا الدليل: المبادئ التوجيهية للروابط الحضرية الريفية، إدماج تغير المناخ في السياسات الوطنية الحضرية، السياسة الوطنية الحضرية والإسكان للجميع. يقدم الدليل ١٠ توصيات ممكن إدراجها لوضع أو مراجعة السياسات الحضرية الوطنية أو ما دون الوطنية. التوصيات ليست إلزامية وإنما تقدم خيارات بشأن الكيفية التي يمكن بها إدراج أبعاد التنمية الاقتصادية المحلية في السياسات الحضرية-اعتمادا على السياق، التحليل، مشاركة أصحاب المصلحة والعوامل النسبية الأخرى. تم أيضا تقديم بعض التوجيهات بشأن الطريقة الفضلى والمرحلة التي يمكن إدماج التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة، فيما يتعلق بركائز ومراحل تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية.
التوصيات المقترحة لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الوطنية المحلية هي كما يلي:

التوصية ١: إعادة النظر في قانون اللامركزية والبلديات بطريقة تضمن التنسيق بين مختلف المجالس، بما في ذلك المحافظات المحلية والمجالس التنفيذية والبلدية.

التوصية ٢: أن يكون هناك هيئة جامعة (أو منصة) لتنمية التخطيط الحضري في الأردن، على غرار معهد عمان للتنمية الحضرية.

التوصية ٣: اعتماد منهجية جديدة للتنمية والتخطيط الحضري .

التوصية ٤: بناء قدرات الشركاء المعنيين في التخطيط المكاني وتخطيط التنمية الاقتصادية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة باحتياجات ومتطلبات الاقتصاد الحضري.

التوصية ٥: وضع قاعدة بيانات لتخطيط التنمية الحضرية تشمل جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية والموارد البشرية على كافة المستويات.

التوصية ٦ : الاستثمار في المشاريع والمبادرات التي تدعم التنمية والتخطيط المكاني نحو النمو المستقبلي للمدن والقطاعات ذات الصلة، عموما، بطريقة متكاملة تستجيب لسلاسل القيمة المضافة للقطاعات.

* تعرف الحكومات المحلية على أنها: مستويات المحافظات، المقاطعات والمناطق الفرعية. المحافظات والمجالس البلدية هي الوحدات الإدارية الرئيسية في هذا الهيكل.

التوصية ٧: توفير نظام للحوافز لتحسين أداء التنمية الاقتصادية المحلية في إطار التخطيط الحضري.

التوصية ٨: بناء قدرات موظفي البلديات والمهارات المالية الشاملة.

التوصية ٩: إعادة النظر في مفهوم ومنهجية إدارة الأزمات والأمن المجتمعي.

التوصية ١٠: استعراض التشريعات والأنظمة التي تحكم آليات العمل مع المانحين.

لمن هذا الدليل؟

يهدف هذا الدليل إلى دعم موئل الأمم المتحدة في تطوير السياسة الحضرية الوطنية الأردنية حيث يتناول بشكل مباشر قضايا التنمية الاقتصادية المحلية. وقد يكون مفيدا أيضا للمستشارين الفنيين، المانحين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يدعمون تطور السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. الغرض من هذا الدليل هو أن يكون عاملا للتمكين بدلا من أن يكون أداة إلزامية. يركز الدليل على عملية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

٢ الخلفية

٢. الخلفية

في الوقت الذي تتزايد فيه العولمة، لا يمكن المبالغة في أهمية التنمية الاستراتيجية للمدن والمستوطنات البشرية لضمان المستقبل الاقتصادي للأمة. لذلك ينبغي إيلاء اهتمام كاف للخطط الإنمائية الوطنية، لا سيما السياسات الحضرية الوطنية التي توفر الإطار لتحقيق أقصى قدر من فوائد التحضر مع التخفيف من مخاطره. تعرف السياسة الحضرية الوطنية بأنها: مجموعة مترابطة من القرارات المستمدة خلال عملية مدروسة تقودها الحكومةلتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وأهداف مشتركة من شأنها تعزيز تنمية حضرية أكثر تحويلية وإنتاجية وشمولية ومرونة على المدى الطويل» (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

ما هي أهمية السياسة الوطنية؟

لتعزيز التحول في النموذج الحضري، وتسخير التحضر والتخفيف من آثاره السلبية، يلزم اتباع نهج منسق وتوجيه واضح للسياسة. وهذا ما توفره السياسة الحضرية الوطنية بشكل أساسي وهو إطار توجيهي واضح للتنمية الحضرية. وكونها شاملة، فإن السياسة الحضرية الوطنية تهدف إلى ما يلي:

- ربط الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والسياسات.
- ربط السياسات القطاعية.
- تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تنمية إقليمية متوازنة.
- تحديد أولويات التنمية الحضرية نحو تنمية حضرية ووطنية عادلة اجتماعيا واقتصاديا وصديقة للبيئة.
- توجيه التنمية المستقبلية للنظام الحضري الوطني والتكوين المكاني.
- توفير تنسيق وتوجيه أفضل لمحاور العمل لجميع مستويات الحكومة.
- زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة المنسقة في التنمية الحضرية.

وفقا لدليل «السياسة الحضرية الوطنية: الإطار التوجيهي» الذي تم اعداده من قبل موئل الأمم المتحدة ، فإن مراحل السياسة الحضرية الوطنية الخمسة هي: الجدوى، التشخيص، الصياغة، التنفيذ، والمراقبة والتقييم، وركائز السياسة الحضرية الوطنية الثلاثة هي: المشاركة، تنمية القدرات والمشاريع الموضعية لتمكين السياسة الحضرية الوطنية من الاس شكل (١) أدناه.

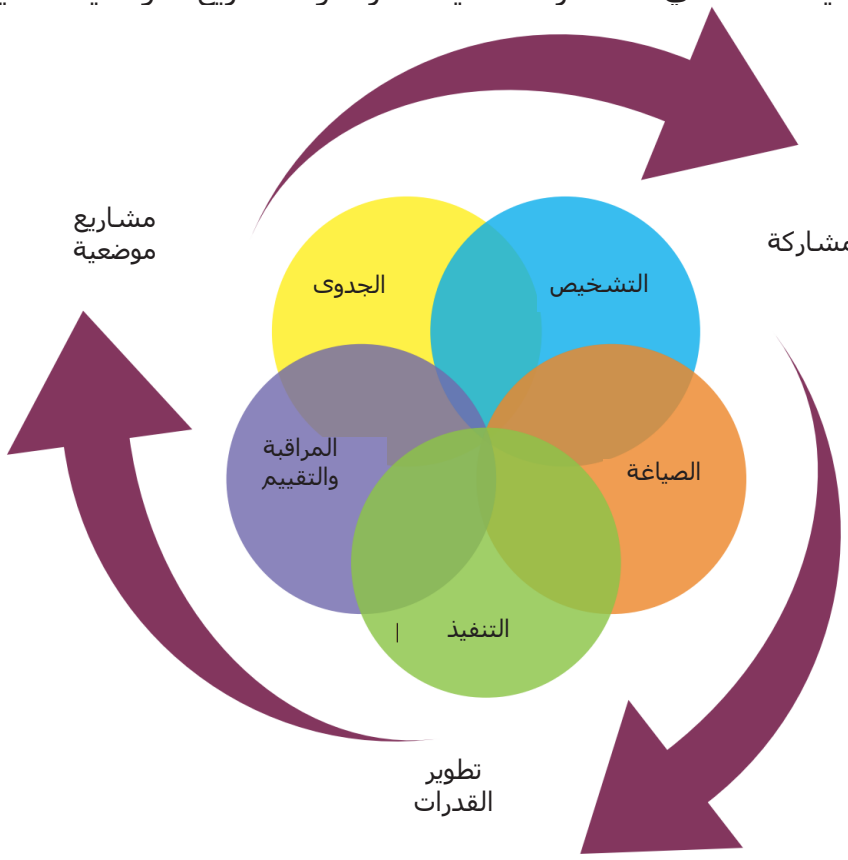

شكل (١): عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية.

في حين أن خطة العمل الوطنية تؤكد على أهمية تصميم العملية وفقا للسياق، ونظرا لأن تطوير السياسة الحضرية الوطنية فريد للغاية ومحدد السياق، هناك ٣ مجالات مواضيعية رئيسية ينبغي تناولها في أي سياسة حضرية وطنية : (١) التشريعات الحضرية (٢) الاقتصاد الحضري (٣) التخطيط والتصميم الحضري.

وفقا للإطار التوجيهي الوطني للسياسة الحضرية، تم تطوير التقرير التشخيصي للأردن حول المجالات المواضيعية الرئيسية الثلاث. علاوة على ذلك، أضافت المرحلة التشخيصية للسياسة الحضرية الوطنية مجالا مواضيعيا رابعا مخصصا لتناول المرونة في السياسة الحضرية الوطنية استجابة لأزمة جائحة كوفيد-١٩ العالمية (موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٠أ).

نجد في الاقتصاد العالمي اليوم أن المدن هي غالبا محركات الناتج المحلي الإجمالي للبلد والنمو الاقتصادي. لذلك، من المهم أن تكون الفرص الاقتصادية الحضرية المحلية قادرة على مواكبة التحضر السريع وتدفق الناس إلى المدن.

قد يؤدي الافتقار إلى تنمية اقتصادية محلية صحية وفرص العمل إلى الفقر في المناطق الحضرية ونقص العمالة في بعض الفئات كالشباب والنساء. علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون للمدن إيرادات بلدية مؤمنة وأدوات تمويل بلدية متطورة تساعد على تحصيل وإنفاذ الضرائب والاستثمار في البنية التحتية. يواجه القطاع الاقتصادي الحضري في الأردن حاليا العديد من التحديات حيث تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية الأردنية في عمان مما يؤدي إلى التحضر دون نمو اقتصادي في المناطق الأخرى، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص العمل التي تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر. علاوة على ذلك، عانت البلديات الأردنية من مشاكل مالية هيكلية منذ التسعينات، حيث يعاني معظمها من نقص التمويل والمديونية المزمنة¬¬ وذلك لأن تحصيل إيراداتها لا يغطي النفقات اللازمة لتقديم الخدمات. وثمة تحد آخر يتمثل في تدفق اللاجئين مما سبب الضغط على الخدمات البلدية وزاد الطلب على الخدمات العامة (موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٠ ب).

في هذه البيئة المليئة بالتحديات، فإن ممارسات التخطيط والإدارة الحضرية الحالية غير كافية للحد من التوسع الحضري في الأردن. تماشيا مع أولويات الأردن ٢٠١٩-٢٠٢٢ في إدارة النمو الحضري للبلاد ورؤية ٢٠٢٥، يهدف المكتب الإقليمي لموئل الأمم المتحدة للدول العربية، بالتعاون مع وحدة التخطيط الإقليمي والمتروبوليتاني في فرع التخطيط والتصميم الحضري لموئل الأمم المتحدة، إلى دعم الحكومة الأردنية للشروع في وضع سياسة حضرية وطنية مستدامة وشاملة وقائمة على الأدلة للبلاد.

عمان، الأردن ©موئل الأمم المتحدة (٢٠٢١)

لذلك، هناك حاجة ملحة لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية المحلية وصياغة مبدأ توجيهي حول كيفية إدماج التنمية الاقتصادية المحلية في السياسات الحضرية الوطنية. تم تطوير هذا الدليل المواضيعي لتقديم التوجيه حول كيفية إدماج التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية. ينبغي أن يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النمو الاقتصادي المحلي، فرص الاستثمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز البلديات في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، آليات تحصيل قيمة الأراضي، الإصلاح المالي البلدي، والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وما إلى ذلك.

ينقسم هذا الدليل إلى ستة أقسام رئيسية على النحو التالي:

١. المقدمة
٢. **لماذا** يجب أن يتم تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية؟
٣. **ما** هي التوصيات المقترحة لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في مراحل وركائز السياسة الحضرية الوطنية الأردنية؟
٤. التوصيات حول **كيفية** تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية.
٥. **أين** تقع المناطق التي تستحق تدخلات محددة؟
٦. **ما هي الفئات** الأكثر تأثرا ومن هم السكان المستهدفين؟

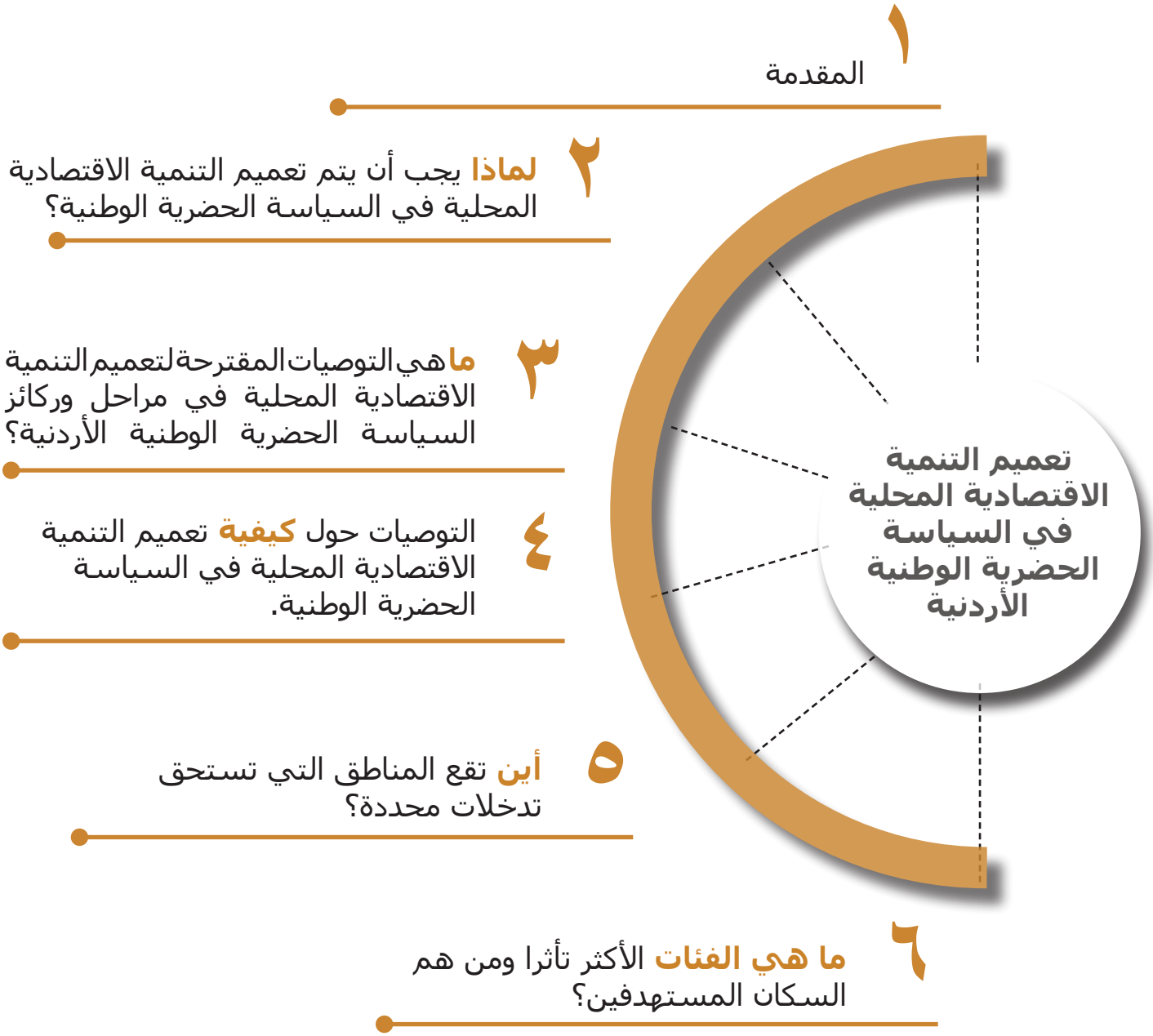

شكل (٢): الأقسام الرئيسية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

٣ المنهجية

٣. المنهجية

قام الخبير الاستشاري بمراجعة وتحليل التقرير التشخيصي للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية، تقرير تحديد أصحاب المصلحة، وتقرير تقييم القدرات النهائي مع التركيز بشكل خاص على جوانب التنمية الاقتصادية المحلية. وعلاوة على ذلك، تم إجراء تحليل للفجوات الرئيسية في التنمية الاقتصادية المحلية والتمويل البلدي. وبناء على ذلك، تم وضع مجموعة من التوصيات لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

تم جمع البيانات بصورة أساسية من خلال البحوث المكتبية التي شملت جميع البيانات والمعلومات المنشورة المتاحة فيما يتعلق بالمشاريع الحالية والجارية والمستقبلية، ومن خلال مقابلات متعمقة مع أصحاب المصلحة المعنيين من الهيئات الحكومية وغير الحكومية. كما تم إجراء استطلاعات الرأي عبر الإنترنت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل بنك تنمية المدن والقرى، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية، ومشروع مدن تنفذ حلولا فعالة وشفافة ومبتكرة (CITIES)، هيئة الاستثمار الأردنية والبلديات لتقييم وتحديد فجوات تمويل التنمية الاقتصادية المحلية والتمويل البلدي والاحتياجات والفرص.

البحوث المكتبية

استطلاعات الرأي عبر الإنترنت

مقابلات

٤

لماذا يجب أن يتم تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية؟

٤. لماذا يجب أن يتم تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية؟

من خلال قانون البلديات (٢٠١٥) وقانون اللامركزية (٢٠١٥) ، حاولت الحكومة الأردنية تنظيم عملية صنع القرار والتخطيط التنموي والمكاني، وكذلك تحديد الاحتياجات الاستثمارية كجزء من صلاحيات المجالس الإقليمية والتنفيذية المكلفة بالموافقة على الاستراتيجيات وخطط التنفيذ والميزانيات حسب ما خصصته وزارة المالية (غرفة تجارة عمان، ٢٠١٥)، (صحيفة، ٢٠١٩). ومن شأن ذلك أن يساعد المجالس المحلية والتنفيذية في إعداد خطة للتنمية الاقتصادية وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية المستقبلية استنادا إلى رؤى واضحة مع تحليل أعمق للوضع الاقتصادي الحالي من خلال الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين والشركاء، مع مراعاة المزايا التنافسية لكل مجال بدلا من وضع خطط تستند إلى طموحات غير واقعية.

من شأن تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في عمليات السياسة الحضرية الوطنية الأردنية أن يزيد من القدرات الاقتصادية في الأردن، يربط أداء التنمية الاقتصادية في المحافظات بمزاياها التنافسية، ويدعم نمو القطاعات الاقتصادية بطريقة متكاملة تستند إلى سلاسل القيمة المضافة. وسيعزز أيضا الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من خلال دمج الإنتاج وتدفق المواد الخام والسلع الوسيطة بين المناطق ودعم تسويق الإنتاج المجتمعي من خلال الأسواق الضخمة خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستعمل أيضا على رفع قدرات البلديات من حيث الموارد البشرية والمالية والفنية.

بعد إجراء مراجعة شاملة للتقرير التشخيصي للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية، قوانين التنمية الاقتصادية المحلية ذات الصلة، اللوائح، التشريعات، الأداء المؤسسي، التقرير التشخيصي للسياسة الحضرية الوطنية، تحديات وفرص السياسة الحضرية الوطنية، وغيرها من الأدوات، كان من الواضح أن هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية المحلية والبلدية.

يسلط هذا القسم الضوء على الأساس المنطقي وراء أهمية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية. ويتضمن تحليلا سياقيا يسلط الضوء على الفجوات الرئيسية في التنمية الاقتصادية المحلية والتمويل البلدي فيما يتعلق بالسياسات القائمة،الاستراتيجيات، الخطط والوثائق التشريعية حول التنمية الاقتصادية المحلية وتمويل البلديات في الأردن.

مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية القائمة، الاستراتيجيات، الخطط والوثائق التشريعية

يهدف هذا القسم إلى تسليط الضوء على مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية القائمة والاستراتيجيات والخطط والوثائق التشريعية للاستفادة من العمل القائم لتعزيز الخطة الحضرية. هناك حاليا العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية والمبادرات الجارية التي تعتبر فرصة للاستفادة منها وتعزيز الروابط بين التخطيط الاقتصادي والإنمائي والتخطيط الحضري والمكاني. يمكن تلخيص المبادرات والمشاريع والسياسات الرئيسية على النحو التالي:

- مشروع قانون وزارة الإدارة المحلية لعام ٢٠٢٠ وتعديله: يعكف الفريق الوزاري الفني حاليا على تطوير هذا القانون بهدف توحيد المجالس المنتخبة تحت مظلة وزارة الإدارة المحلية. علاوة على ذلك، يتم إجراء بعض التعديلات لسد الفجوات بين قانون اللامركزية وقانون البلديات لعام ٢٠١٥.

- مخرجات برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - الأردن هي جهود محورية لدعم تخطيط التنمية المكانية والحضرية. تشمل مخرجات المشروع ما يلي:*

* اجتماع عبر تطبيق زوم Chief of Party ، في برنامج برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي ، السيد محمد العموش ، ا، كانون أول

أ. مكون تحسين الخدمات، ويشمل المشاريع التالية:

- خطط التنمية الاقتصادية لنحو ٧٣ بلدية
- خطط التنمية الاقتصادية لـ ١٢ محافظة بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة الداخلية
- مخططات تسمية وترقيم الشوارع ل ١٠٠ بلدية. تم ترقيم ٧ بلديات حتى اليوم.
- خطة التنمية الإقليمية لقضائي الضليل والخالدية .
- خطة التنمية الاقتصادية لمنطقة الأغوار الشمالية.

ب. مكون تطوير الأداء المؤسسي للبلديات، بما في ذلك المشاريع التالية:

- تطوير الإدارة المالية في البلديات من خلال تحليل الوضع الراهن لكل بلدية، تقديم التوصيات، وتطوير الإدارة المالية للبلديات من خلال أنظمة متقدمة.
- مشروع تنمية الموارد البشرية على مستوى البلديات لجميع البلديات.
- جوائز التميز لمشاريع البلديات بالتعاون مع مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.سيتم إطلاقها في الربع الثالث من عام ٢٠٢١.
- مشروع قاعدة بيانات الأصول الثابتة للبلديات بالتعاون مع بنك تنمية المدن والقرى.

ت. مكون المشاركة المجتمعية والتماسك الاجتماعي: قائم على المشاركة المجتمعية في إعداد ميزانيات البلديات والخطط والمشاركة في عنصر الموارد البشرية

ث. مكون اللامركزية: عملت وحدة اللامركزية المنشأة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة الإدارة المحلية ووزارة الداخلية على تحقيق النتائج التالية:

- إعداد الوثائق التي تنص على المفاهيم (المذكرات المفاهيمية)
- تقديم توصيات حول رؤية المشروع لتعديل قانون اللامركزية الحالي

ج. مكون المنح المباشرة : عن طريق تقديم مساهمات عينية للبلديات ودعم بعض من أولوياتها المعنية التي تم تحديدها مسبقا على نحو تشاركي مع المستشارين الفنيين للمشروع وفرق البلديات.

- الاستفادة من مشروع التنمية الإقليمية والمحلية، ٢٠٠٧ - ٢٠١١ الذي يهدف إلى دعم المملكة الأردنية الهاشمية في التنمية المحلية الموازية للتنمية الإقليمية من خلال البلديات (بشكل رئيسي) وبعض وكالات الدعم عن طريق (وزارة الإدارة المحلية، ٢٠٠٩): تمكين البلديات لتصبح وحدات إدارية محلية قادرة على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية على أساس المساءلة والشفافية والتعاون.
- تطوير القدرات المؤسسية لوزارة الإدارة المحلية في تنظيم العمل والإشراف على البلديات، بالإضافة إلى تطوير نظام دعم حكومي يضمن التوافق والعدالة في توزيع الدعم المالي بين البلديات.
- إعادة هيكلة بنك تنمية المدن والقرى، زيادة كفاءته وفعاليته، والاستفادة من العوامل والشروط المناسبة لتطويره ونجاحه من خلال تنويع منتجاته المالية والخدمات التي يقدمها للبلديات.
- تعزيز وبناء القدرات المؤسسية للبلديات.
- تطوير أساليب وأدوات للتخطيط الحضري والإقليمي. الاستفادة من الأدوات المناسبة للعمل التعاوني بين البلديات في تنفيذ مشاريع كبيرة.

- مشروع البنك الدولي مع وزارة الإدارة المحلية - مشروع الخدمات البلدية والتكيف االاجتماعي: والذي يعمل على نطاقات مختلفة على النحو التالي:*

  - تخصيص ١٦ مليون دولار أمريكي لنحو ٢٦ بلدية تستضيف اللاجئين السوريين لإنشاء مشاريع تستند إلى المشاورات مع المجتمعات المحلية
  - مشروع منح الابتكار مع البلديات، حيث خصص له ٧ ملايين دولار. تقوم فكرة المشروع على جمع أفكار مبتكرة وريادية ومستدامة للمشروع لخلق ٣٠٪ من فرص العمل من المجتمع المحلي أثناء تنفيذ المشروع. تقدمت ٢٦ بلدية بطلب للحصول على هذه المنحة، وتم منح هذا المشروع إلى ٩ بلديات.

- مشاريع بنك تنمية المدن والقرى التي تعتبر الأساس في دعم قدرات البلديات للتطوير والتخطيط المكاني. وتشمل المشاريع التالية:**

  - **مشروع المرصد المالي للبلديات:** ويهدف إلى بناء قاعدة بيانات للأصول الثابتة للبلديات وأتمتة / رقمنة قاعدة البيانات، استخدام الأصول لإعداد السياسات المتعلقة بالتصنيفات الائتمانية البلدية (الجدارة الائتمانية)، الشراكة مع القطاع الخاص، زيادة دخل البلديات من الاستثمارات، استخدام هذه الأصول للعمل على أساس المزايا التنافسية لتلك البلديات، بالإضافة إلى تشجيع المشاريع المشتركة بين البلديات التي ستساعد أيضا في إعداد ميزانيات البلديات من خلال تعزيز الربط بين النظم المالية.
  - **مشروع الرصد البلدي:** ويهدف إلى بناء قاعدة بيانات عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن والبنية التحتية وغيرها من المؤشرات التي تعكس حالة البلديات والمناطق المحيطة بها. وهذا من شأنه دعم التنمية والتخطيط المكاني وإجراء التحليل العلمي للبيانات وبناء التنبؤات والتفكير المستقبلي فيما يتعلق بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية في البلديات والمناطق التابعة لها.
  - **إعداد خطة استراتيجية لبنك تنمية المدن والقرى، ٢٠٢١ – ٢٠٢٥:** تهدف هذه الخطة إلى توسيع الخدمات الاستشارية، التمويل والدعم الفني اللازم للبلديات وتشجيع تطوير الشراكات مع القطاع الخاص.

- **مشروع المباديء التوجيهية «إشراك المواطنين في عملية تحديد وتقييم الاحتياجات على مستوى الإدارة المحلية- اللامركزية».** تم إطلاق المشروع من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال مشروع «دعم جهود الأردن في اللامركزية، الذي تنفذه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز الحياة / راصد، وزارة الادارة المحلية ووزارة الداخلية.

- **مشروع اتحاد البلديات الكندية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية وبنك تنمية المدن والقرى:** يشمل هذا المشروع العديد من العناصر مثل: إعداد خطط التنمية المحلية لمجموعة من البلديات، ومشروع النفايات الصلبة، ومركز التدريب المتخصص للبلديات وبنك تنمية المدن والقرى .إلخ. وتبلغ ميزانية المشروع الإجمالية ٢٠ مليون دولار كندي.

- **متابعة مبادرة حكومة الدكتور عمر الرزاز** فيما يتعلق بإطار موحد للتخطيط المركزي لتنظيم جميع الخطط الوطنية والإقليمية والقطاعية تحت مظلة / مرجع واحد، مما أسفر عن خطط موحدة للتنفيذ الممنوح والمتابعة والتقييم على أساس وضع مؤشرات الأداء الرئيسية. وتشمل هذه الخطط:

---

* اجتماع مع مستشار / منسق مشروع الخدمات البلدية والتكيف الاجتماعي في وزارة الإدارة المحلية، السيد عماد عيسى ، اجتماع زوم ، كانون أول ديسمبر ٢٠٢٠

** لقاء مع مدير التخطيط والتطوير في بنك تنمية المدن والقرى ، الدكتور محمود ، اجتماع زوم ، كانون أول/ ديسمبر ٢٠٢٠

- الميثاق الوطني الأردني
- مبادرة كلنا الأردن
- الأجندة الوطنية للأردن ٢٠٠٦ - ٢٠١٦
- رؤية الأردن ٢٠٢٥
- خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (٢٠١٨-٢٠٢٢)
- مشروع النهضة الوطني ٢٠١٩-٢٠٢٠
- الخطة التنموية التنفيذية ٢٠١٦-٢٠١٨
- برنامج تنمية المحافظات ٢٠١٦ - ٢٠١٨
- الاستراتيجيات والخطط المؤسسية الحكومية
- الخطط الاستراتيجية القطاعية، مثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠٢٠-٢٠٢٥
- خطط التنمية الاقتصادية للمحافظات والبلديات
- تخطيط شامل للمناطق

الصلة بأهداف التنمية المستدامة

تخطيط التنمية الاقتصادية عملية تشاركية لإنعاش الاقتصاد المحلي من خلال شراكة فعالة بين جميع الهيئات الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي التي تسعى إلى التنمية المستدامة على أساس رسملة الموارد الاقتصادية المحلية والقدرة التنافسية للمناطق. كما أنها تعتبر واحدة من أهم المدخلات للتخطيط المكاني الذي يوفر نموذجا للنمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية والسكان والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المشار إليها أدناه:

- **الهدف ١:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- **الهدف ٢:** القضاء على الجوع، توفير الأمن الغذائي، تحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
- **الهدف ٨:** تعزيز نمو اقتصادي مستمر وشامل ومستدام، وعمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع
- **الهدف ٩:** بناء بنية تحتية مرنة، تحفيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار
- **الهدف١١:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.

تدعم هذه الأهداف تعزيز الترابط بين تخطيط التنمية الاقتصادية، التخطيط المكاني والسياسات الحضرية.

التحديات المحددة للتنمية الاقتصادية المحلية

تستند الفجوات والقضايا الرئيسية القائمة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية في الأردن إلى بحوث مكتبية شاملة، مراجعة المؤلفات، الاجتماعات المركزة التي أجريت مع بنك تنمية المدن والقرى، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية، برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي، هيئة الاستثمار الأردنية والبلديات. وتشمل التحديات والفجوات ما يلي:

١. إدارة مالية ضعيفة وإيرادات مركزة في البلديات مما يؤثر على تخطيط المشاريع الاقتصادية والتنموية

- تعاني البلديات من دخل مالي غير كافي، العجز الهيكلي (الدائم)، والديون التي تفاقمت بسبب ضعف الإدارة المالية.
- تقتصر إيرادات البلدية على رسوم ترخيص المهن ورسوم التصاريح، بالإضافة إلى ضعف نظم التحصيل من قبل الإدارات المالية. تقتصر الاقتصادات المحلية على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي يكون معظمها في القطاع غير الرسمي.
- نسب الرسوم المفروضة على الأراضي (ضريبة المسقفات) منخفضة وتعتمد على نوع، موقع، استخدام وتصنيف الأرض (سواء كانت تجارية أو سكنية).
- كما تعتمد إيرادات البلديات بشكل كبير على الميزانية الحكومية المركزية وتبلغ ما نسبته ٨ ٪* من عائدات المحروقات، وبالتالي تكون المصدر العام للإيرادات.
- الدخل المتأتي من الاستثمارات إما منعدما تماما أو لا يكاد يذكر لأن الدور الاستثماري للبلديات لم يتم تفعيله بعد بالشكل المناسب. لا تقوم وحدات التنمية في البلديات بتجميع المعلومات عن الأصول، وخاصة الأراضي المملوكة من قبل البلديات، ولا تقوم بتوسيع مفاهيم الاستثمار ودراسات الجدوى لكل قطعة لترويج جدوى الأراضي للقطاع الخاص.
- من ناحية النفقات، هناك مشكلة في قدرة البلديات على تغطية توفير الخدمات المستدامة، مما يؤثر على جودة الخدمات. تشكل الرواتب والأجور ما بين ٤٧٪ - ٦٠٪ من إجمالي الإيرادات.
- لا ترتبط القروض من بنك تنمية المدن والقرى بخطط التنمية في البلديات ولا تستند المشاريع إلى المزايا التنافسية والتوسعات في الاستثمارات لصالح الأصول البلدية مع القطاع الخاص.

٢. ضعف التنسيق بين وزارة الإدارة المحلية والبلديات في تحديد المتطلبات وسن (إنفاذ) أحكام قانون البلدية واللامركزية لعام ٢٠١٥ بشأن توسيع الأدوار التنموية والاستثمارية للبلديات

على الرغم من أن قانون البلديات يعتبر البلديات كيانات مستقلة ماليا وإداريا، فإن الممارسات الفعلية على أرض الواقع تدل على الرقابة والمتابعة من جانب وزارة الإدارة المحلية والبلديات. لا تؤدي الهيمنة من قبل الوزارة إلى بناء و رفع قدرات البلدية، كما أنها لم تحسن من أداء البلديات من حيث تعزيز تقديم الخدمات والاستثمار. ويعزى ذلك إلى:

- ضعف الدور الإشرافي والداعم لوزارة الإدارة المحلية تجاه الإدارة المحلية والبلديات لتحويل أدوارهم من مجرد مقدمي خدمات إلى مستثمرين ومطورين مبتكرين نحو أهداف سنوية.
- عدم وجود معايير تصنيف لتصنيف البلديات وفقا لأدائها التنموي والاستثماري وجدارتها الائتمانية (في حالة رغبتها الحصول على قروض).
- عدم وجود مبادئ توجيهية بشأن الشراكات مع القطاعين الخاص والمدني، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن صياغة الاتفاقات.
- عدم وجود حوافز للانجازات الكبيرة للبلديات لتصبح نموذجا يحتذى به وتمهيد الطريق لتكرار التجربة والتوسعات (التمهيدات والطروحات الوطنية).
- ضعف قدرات الفرق البلدية في مجالات الدراسات الاقتصادية، تخطيط الاستثمار، دراسات الأثر والتعامل مع الجهات المانحة والممولين.

* تقرير تشخيص البرنامج الوطني للسياسات الحضرية في الأردن ، ٢٠٢٠

٣. عدم وجود تخطيط متكامل لتحقيق تنمية اقتصادية محلية قائمة على المزايا التنافسية والنسبية للمناطق داخل المحافظات.

لا توجد أوجه توافق ولا تكامل بين الخطط والبرامج الحالية، مثل خطة النمو الاقتصادي الأردني الحالية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ورؤية الأردن ٢٠٢٥ التي تضمنت أهداف النمو الاقتصادي والتسهيلات الائتمانية لكل قطاع اقتصادي، تليها مشروع النهضة الوطني ٢٠١٩-٢٠٢٠ التي حددت أولويات الحكومة الأردنية في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات وفيما بينها ومجالات كل منها. على الرغم من أن هذه الخطط تعزز الإنتاجية وسن قوانين الدولة.

هناك العديد من المتطلبات المدرجة في تلك الخطط التي تم إهمالها ولم تؤخذ في الاعتبار، على وجه التحديد المتطلبات التي تدعم التخطيط الحضري المالي والمكاني، تحديد شامل لمناطق التنمية وغيرها من المناطق الحرة والصناعية، بالإضافة إلى التوزيع النسبي للاستثمارات على القطاعات. ستساعد هذه المتطلبات في التخطيط التنموي الإقليمي المتكامل الذي سيساعد في تطوير الاقتصاد المتكامل في جميع محافظات المملكة. بعض الفجوات التي تعرقل تحقيق التخطيط المتكامل هي:

- عدم وجود إحصاءات ومؤشرات على المستويات الإقليمية، وبالتالي عدم وجود نسب وأرقام على مستوى المحافظات للناتج المحلي الإجمالي لكي يوجه التدخلات المدروسة. وهذا مفيد لربط الاقتصادات الصغرى ونسبية التحرك القائم على الأدلة.
- عدم اهتمام الأخصائيين بالموضوع الوطني لإدارة الأزمات ونظم الإنذار المبكر التي تترجم على جميع المستويات المحلية والشعبية ضمن إطار تخطيط شامل قائم على القطاعات، لأن الأزمة (المصنعة والطبيعة) تختلف من حيث التأثير على القطاعات والإجراءات التصحيحية. ويترتب على ذلك آثار اجتماعية-اقتصادية يتعين حسابها وقياسها.
- عدم وجود التنميط الاقتصادي والاجتماعي الواقعي الذي يستند إلى المؤشرات على المستويات المحلية / المحافظة / البلدية / المدينة.
- عدم تحديد القدرة التنافسية التي تعكس القطاعات والقطاعات الفرعية على مستوى المدينة.
- عدم وجود دراسات عن القطاع غير الرسمي وتوزيعه بين أنماط القطاعات.
- الدور غير الفعال لشركة التصدير الأردنية التي تم تشكيلها من قبل الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص لتفعيل التصدير. من المفترض أن يتم تصميم سياسات تصدير لضمان جاهزية الشركات للتصدير بالإضافة إلى تحليل الاتفاقيات الإقليمية والدولية وإنشاء رزنامة التصدير وفقا لذلك.
- عدم وجود دراسات منظمة لسوق العمل على المستوى المحلي (المحافظات والبلديات) ، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنشطة الاقتصادية والموارد المتاحة غير المستغلة.
- عدم وجود دراسات اقتصادية وافية وكافية، والتركيز بشكل خاص على الحد الأدنى للأجور والتأثير على التفضيلات المهنيّة.
- عدد محدود من العمال الأردنيين المهرة في القطاعات الاقتصادية. وينطبق ذلك تحديدا على الأشخاص غير الفعالين اقتصاديا (أكثر من مليوني مواطن) الذين هم في سن العمل ولكنهم عاطلون عن العمل لعدة أسباب، مما يؤدي بشكل غير مباشر إلى رفع معدل البطالة. ومن الجدير بالذكر أيضا أن معدل الإعالة مرتفع جدا بنسبة ١:٥ (موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٠ ب).
- عدم وجود تخطيط اقتصادي وينتج عن ذلك تركيز الأنشطة الاقتصادية في بعض المناطق وتفاوت المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الفجوات التنموية بين المحافظات. على سبيل المثال المكانة غير المتناسبة لعمان في الاقتصاد حيث تحتضن عمان ٤٥٪ من كافة المؤسسات الرسمية، تحتضن إربد ١٧ ٪ ، تليها الزرقاء بنسبة ١٥ ٪ والبلقاء بنسبة ٥٪. وتتركز معظم الشركات الرسمية التي يبلغ رأس مالها المعلن أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ دينار أردني في عمان بنسبة ٨٢ ٪ ، تليها الزرقاء بنسبة ٦ ٪ ، والعقبة بنسبة ٤ ٪ ، وأخيرا إربد بنسبة ٣٪. علاوة على ذلك، يعمل ٤٠٣,٤٤٨ أو ٦٤ ٪ من موظفي القطاع الخاص في عمان، و ١٢ ٪ في الزرقاء، و ١١ ٪ في إربد، و ٣ ٪ في البلقاء، و ٢ ٪ في العقبة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١١). باختصار، تمثل عمان حوالي ٤٠ ٪ من سكان البلاد ؛ ٨٠ ٪ من صناعتها ، ٥٥ ٪ من إجمالي العمالة وتجذب ٨٠ ٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٠ ب).
- عدم تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتعديل التشريعات لتسهيل ذلك. ليس هناك تعزيز للعوائد ولا خلق مزايا في الاستثمار، خاصة وأن تكلفة الطاقة هي واحدة من أهم العقبات التي تحد من الاستثمار في الأردن.

٤. عدم وجود مراجع تخطيط موحدة تضمن تنسيق وتنفيذ الخطط على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

تم وضع العديد من الوثائق والمبادرات من قبل الحكومات المتعاقبة التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الحضرية، بما في ذلك المؤتمر الوطني، كلنا الأردن، الأجندة الوطنية، رؤية الأردن ٢٠٢٥، خطة تحفيز النمو الاقتصادي ٢٠١٨-٢٠٢٢، مشروع نهضة الأردن ٢٠١٩-٢٠١٠، البرنامج التنموي التنفيذي ٢٠١٦-٢٠١٨ وبرنامج تنمية المحافظات ٢٠١٦-٢٠١٨.* ومع ذلك ، فإن الحكومات المتعاقبة تحتل مراكزها وتتركها في نهاية المطاف خالية من نظام موحد يضمن تنسيقا واسعا بين الوزارات والإدارات المعنية لإنجاز محتوى تلك الخطط. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد هناك حسابات للنسب المئوية لإنجاز أو تأثير تلك الخطط على التنمية المحلية، وتحديدا ضمن العناصر الثلاثة للأرض والمواطنين والاقتصاد. أدى عدم وجود مرجعية تفاقم بما يلي:

- عدم اعتماد وتطبيق التخطيط الاستراتيجي في بداية عملية التخطيط التي سبق للدولة أن فحصتها واعتمدتها على المستوى الوزاري بطريقة ملائمة تستجيب لاحتياجات القطاع، وتتناسب أكثر مع سياق الحوكمة المحلية.
- عدم وجود تخطيط محلي حضري متكامل ومستجيب وعدم وجود خريطة طريق على مستوى البلدية والمحافظة، مع دور رصد للمحافظة التي تتمثل خططها في دمج واستيعاب جميع بلدياتها ذات الصلة، أي أن جميع الخطط البلدية هي مجموعات فرعية من الخطة النموذجية للمحافظة (عدم الدمج لتعزيز التكامل والاستخدام الأمثل للموارد والمساءلة، ولا سيما بموجب قانون اللامركزية الجديد).
- ضعف التنسيق والتكامل في خطط التنمية المحلية والاقتصادية للبلديات والمحافظات.
- عدم وجود خطة موحدة شاملة وتنسيق بين وزارة الإدارة المحلية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المانحة والبلديات فيما يتعلق بنوع البرامج، الدعم، الاستثمار، الخدمات، التطوير والأداء وما إلى ذلك من المطلوب أو المتوقع من البلديات من أجل دفع ودعم الجهود بطريقة متكاملة.
- عدم وجود انعكاسات: من الضروري أن تكون خطط التنمية في المحافظات بمثابة مرايا تعكس خطط التنمية المحلية لبلديات كل منها. وكونها شاملة، تكون خطة المحافظة مجموعة من خطط كافة بلدياتها، تعزز القدرة التنافسية، القيم المضافة ، والمشاريع المشتركة وغيرها من المخططات التعاونية. وستعتبر هذه الخطط أدوات تخطيط حضري تخدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والاقتصادية.
- غياب تخطيط التنمية الإقليمية بشكل عام وبين البلديات المجاورة. حين ان تفعيله سيستند إلى المزايا التنافسية.
- عدم وجود دعم قرار على مستوى الدولة في شكل وحدة فنية تدرس قرارات الحكومة وتتابع تنفيذها، لضمان سلامة القرار من جهة وتتبع التقدم المكاني من جهة أخرى.
- ضعف التواصل المنسق بين غرف الصناعة والتجارة في عملية التخطيط المتعلقة بالمشاريع القطاعية من جانب والبلديات من الجانب الآخر. كونها شاملة، بموجب القانون، يجب على غرف الصناعة والتجارة الموافقة على التراخيص المهنية التي تصدرها البلديات للمشاريع التجارية الجديدة، على سبيل المثال في حادثة، طلبت الأولى من الأخيرة الامتناع عن إصدار أي تراخيص أخرى دون الطلب منها أولا، بسبب المخالفات. **ووفقا لما ذكره الكباريتي، رئيس غرفة التجارة الأردنية، «من الضروري أن يكون هناك تواصل مستمر بين البلديات ومجالس المحافظات مع القطاع التجاري لتبادل وجهات النظر حول التحديات والعقبات التي تواجه أعمالهم للتغلب عليها ومعالجتها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني بطريقة تساهم في زيادة معدلات النمو، تحسين مستوى معيشة المواطنين، جذب الاستثمارات وتوزيع مكاسب التنمية على الجميع».***
- سوء الإدارة النابع من غياب أو ضعف مشاركة البلديات وإشراكها في إعداد البرنامج التنفيذي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- عدم إعداد الدراسات والمسوحات المتعلقة بالاحتياجات السكانية عند إعداد الخطط واللوائح لاستخدام الأراضي.

---

* وزارة التخطيط والتعاون الدولي

** رابط التغطية الإخبارية News Coverage Link - صحيفة الرأي الإخبارية

*** رابط التغطية الإخبارية News Coverage Link - مجلس الأعيان الأردني

٥. ضعف إنفاذ قانون الاستثمار، وعدم التنسيق بين البلديات وهيئة الاستثمار الأردنية لتعزيز الدور الاستشاري للبلديات.

على الرغم من وجود قانون الاستثمار والتي يشار إليه بالمخططات الاستثمارية على مستوى المحافظات، إلا أن دور هيئة الاستثمار الأردنية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التخطيط المكاني لا يزال ضعيفا. ويتضح ذلك من خلال التحديات التي تواجهها مناطق التنمية في بعض المحافظات بسبب عدم وجود خطط تنمية اقتصادية إقليمية تأخذ بعين الاعتبار النمو المحتمل للقطاعات والمزايا النسبية لتلك القطاعات، بالإضافة إلى توجه المستثمرين على المستويين المحلي والدولي. ووفقا للخطة الاستراتيجية لهيئة الاستثمار الأردنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، يجب على السابقة بذل الجهود وفقا للتشريعات التي تم سنها وتنظيمها للإشراف على البنية التحتية المجهزة اللازمة، تليها خطوات مدروسة نحو تعزيز الاستثمارات وبناء الشراكات على الصعيدين المحلي والدولي، مع زيادة فعالية فرص الاستثمار. من ضمن مبادراتها الإشراف على جاهزية البنى التحتية للمحافظات لتنفيذ مخططات المشاريع الاستثمارية للمحافظات مع التركيز على المحافظات الأكثر احتياجا لتحقيق مكاسب تنموية (هيئة الأستثمار الأردنية، ٢٠١٧). يتطلب نجاح دور هيئة الاستثمار الأردنية سد الفجوة التي تؤثر على تخطيط التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بالتحديات التالية:

- عدم وجود مخططات استثمارية تعكس الفرص المحتملة لكل قطاع على مستوى المدينة.
- تعزيز ضعيف للفرص الاستثمارية القائمة على مستوى المدينة.
- سوء تشجيع مشاريع الطاقة المتجددة ومحدودية تيسير هذا المشروع في إطار اللوائح والممارسات والحوافز. ويشمل ذلك الطاقة غير المستغلة كالشمسية والرياح والغاز الحيوي وكذلك المباني الخضراء الموفرة للطاقة أو غيرها من آليات توفير الطاقة / المياه التي تفتقر إلى رأس المال الكافي.
- قدرات بلدية محدودة للاستفادة من المزايا التنافسية أو لتوليد الطاقة الكهربائية الخاصة بها من الألواح الشمسية أو الغاز الحيوي في مناطقها. ويعزى ذلك إلى الاتفاقات الحكومية مع شركات توليد الكهرباء التي تلتزم بها الدولة.
- غياب مفهوم الصناديق السيادية في دعم الاستثمارات بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، والتي تتميز بفرص الاستثمار المتكاملة التي تسهل الإجراءات اللازمة لفتح أعمال جديدة
- الضعف في جذب استثمارات جديدة من قبل مجلس الاستثمار وبرامج رعاية المستثمرين السابقة أو اللاحقة خلال عمليات تسجيل الاستثمار وعمليات التنفيذ. تهدف الرعاية اللاحقة للمستثمرين إلى ضمان قدرتهم على إكمال استثماراتهم وفتح أسواق جديدة لمنتجاتهم / صادراتهم. هذا بالإضافة إلى زيادة التخطيط لتوسيع المناطق التنموية في جميع المحافظات على أساس المزايا التنافسية.

٦. عدم اعتماد المؤشر فيما يتعلق بمساهمة القطاعات في الترابطات الأمامية والخلفية والقيمة المضافة لتحديد أولويات القطاعات الاقتصادية.

لا توجد دراسات دورية منتظمة في الأردن حول تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إمكانية التوظيف، زيادة الترابط مع القطاعات الأخرى والارتقاء بالقيم المضافة للقطاعات. أثبت القطاع الزراعي قدرته على تلبية احتياجات الأردن من المواد الغذائية والسلع والمواد الخام خلال جائحة كوفيد-١٩، في حين لا يزال قطاع السياحة يعاني من عدم قدرته على الحفاظ على نفسه وسط أوامر الدفاع وعمليات الإغلاق المتكررة التي تفرضها الحكومة على الصعيدين الوطني والدولي كإجراءات احترازية ضد انتشار فيروس كورونا .(موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٠ ب). هناك حاجة ملحة إلى إعادة القطاعات الاقتصادية وتفعيلها والتغلب على التحديات التي تواجهها لأنها تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والمكانية في البلاد. وفيما يلي ملخص للتحديات:

- عدم استغلال التنوع الطبيعي للسياحة البيئية في الأردن. وهذا يمثل مصدرا كبيرا للدخل ومحفزا للسياحة الداخلية. ويشمل ذلك السياحة الزراعية وسياحة المغامرات، بما في ذلك الأنشطة الثقافية والتراثية التي تجذب الشباب وتدر دخلا للمرشدين السياحيين والمرافق السياحية المحلية. ومع ذلك، فإن العديد من مسارات سياحة المغامرات القائمة/ مسارات المشي تفتقر إلى جوانب السلامة، الخدمات، والحفاظ على الطبيعة وخطط توليد الدخل للمجتمع المحلي.
- نقص التمويل وخطط التسويق لتعزيز الصلة بين الإنتاج الزراعي والغذائي، والحاجة إلى صناديق تعاونية محلية متجددة وجمعيات مهنية لدعم المزارعين. وهذا يتطلب حوافز من البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع المتعلقة بالزراعة والإنتاج الغذائي وبرامج التسويق للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى قوانين وأدوار داعمة لجمعيات المزارعين التعاونية. ويمكن تعزيز ذلك من خلال شبكة علاقات قوية لتعزيز هذا القطاع وما يتصل به.
- غياب الروابط تجاه سلاسل إنتاج وتوزيع وتسويق الأغذية، بما في ذلك دعم سلاسل التوريد والمنتجات ذات القيمة المضافة، منع التكامل الشامل بين مختلف المجالات، وتحقيق مفهوم الاقتصادات الكبيرة الحجم حيثما أمكن ذلك.

وكمثال على ذلك، ووفقا لدراسة الجدوى الاقتصادية لبرنامج المواطنة عن طريق الاستثمار الأردني (CBI) (٢٠١٨-٢٠٢٢ على الفواكه والخضروات الطازجة وتحليل سلاسل القيمة، كانت هذه القيود والاختناقات الملحوظة في سلسلة القيمة تحد من فرص التصدير:*

غالبا لا يحصل المنتجون على مدخلات /موارد كافية ذات جودة عالية.

- الممارسات الزراعية أقل من المعايير الدولية وليست ذات جودة عالية بما يكفي لتكون قادرة على المنافسة.
- سلسلة التوريد ليست فعالة وشفافة بسبب الدور المهيمن للوسطاء والسماسرة.
- يفتقر القطاع إلى القدرة على إضافة قيمة أو معالجة المنتج بشكل مناسب.
- الموارد البشرية: يمثل الوصول إلى العمالة الكافية والمؤهلة تحديا. هناك الكثير من قضايا المسؤولية الاجتماعية في مكان العمل في المزارع فيما يتعلق بظروف السلامة والصحة، وإطار الحماية التشريعي للموظفين وعمالة الأطفال.
- التمويل: غالبا لا يكون لدى المزارعين فرص كافية للحصول على التمويل للقيام بالاستثمارات اللازمة في مزارعهم.
- التسويق: لا توجد استراتيجية تسويق وطنية. لا تتمتع منتجات الفاكهة والخضروات الطازجة الأردنية بسمعة طيبة في الأسواق الدولية. غالبا لا يعرف المزارعون الأردنيون كيفية استهداف الأسواق الدولية الصحيحة والوصول إليها.
- السياسة والحوكمة: لا يتم تبسيط المؤسسات الحكومية والجمعيات القطاعية ولا تعمل بفعالية وكفاءة. تؤدي الجمعيات التعاونية في هذا القطاع دورا هامشيا. لا توجد منصة حديثة للمعلومات عن السوق . لا يوجد تشريع بشأن جودة المنتج، مما يؤدي إلى وصول نوعية سيئة إلى أسواق التصدير.

* كتبه آن وينسفين و كوس فان إيك ٢ نيسان/ مارس ٢٠١٨

٧. ضعف المحتوى الفني وتطبيق قوانين البلديات و اللامركزية التي تدعم التنمية الإقليمية والمحلية.

اللامركزية دعامة للإصلاح السياسي والإداري في أي بلد وينظر إليها على أنها نتاج ممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية. ويوجد لها أبعاد متعددة، بما في ذلك المجالات السياسية، المالية، الإدارية والاقتصادية. حاولت الحكومة الأردنية من خلال قانون اللامركزية لعام ٢٠١٥ وقانون البلديات تنظيم عمليات صنع القرار في التنمية، تحديد الاحتياجات الاستثمارية، فضلا عن التخطيط التنموي والمكاني. وتندرج هذه العمليات تحت سلطة وولايات مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية للمحافظات التي تقر الخطط الاستراتيجية والتنفيذية مع الميزانيات المخصصة لكل منها من وزارة المالية. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك بعض الفجوات في كل من قوانين البلديات واللامركزية، على النحو التالي (الحكومة الأردنية، ٢٠١٥ ، وزارة الإدارة المحلية، ٢٠١٥):

- مشروع اللامركزية لا يفضي إلى الحوكمة والإدارات المحلية، كما أنه لا يفضي إلى اللامركزية الحقيقية التي تضم جميع العناصر المطلوبة. قد يكون مشروع (مسودة) لامركزية إدارية تحرم المحافظات من فرصة حقيقية لتحقيق الاكتفاء الذاتي واستثمارات المحافظات المحلية الحقيقية.

ووفقا للمراجعة القانونية للامركزية الأردنية التي أصدرها مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) في كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٨ ، واستنادا إلى تقييم شامل لتنفيذ قانون اللامركزية بالشراكة مع أصحاب المصلحة المباشرين لتحديد مزايا وعيوب القانون والتحديات التي يواجهها أعضاء مجالس المحافظات أثناء تنفيذ مهامهم ، تبين من قبل المشارك البحثي، بشكل عام:

- لم تحقق المجالس الإنجازات المتوقعة لنظام اللامركزية وأهدافه؛ ويرجع ذلك في معظمه إلى العلاقات الشخصية للأعضاء.
- لم توفر الحكومة أدوات لمجالس المحافظات، أو المؤهلين من الكوادر الإدارية.
- هناك فجوة قانونية كبيرة بين الموافقة على المشاريع والخطط وتنفيذها.
- التحدي الأكبر الذي يواجه مجالس المحافظات هو القانون ككل.
- يعتقد عامة الناس أن مجالس المحافظات هي الركيزة الوحيدة للامركزية. في حين، في الواقع ، تنطبق اللامركزية على أربعة مجالس يفترض أن تكون متجانسة وتعمل ضمن خطة واحدة ، وليس فقط مجالس محافظات.
- يمثل تصور المجتمع للمجلس تحديا كبيرا، خاصة في التمييز بين الخدمات التي تقدمها البلدية والخدمات التي يقدمها مجلس المحافظة.
- يجب منح المجالس سلطات أكبر لرصد التنفيذ والإشراف عليه.
- يجب تعديل قوانين أخرى مثل قانون البلديات والقوانين المتعلقة بعمل المجالس التنفيذية.
- الفجوات في النظام الداخلي (الذي يتطلب التعديل) التي لا تسهل عمل مجالس المحافظات.
- يفتقر العديد من أعضاء المجالس إلى الوعي بسلطاتهم، من أين تبدأ وأين تنتهي، هناك ضعف في فهم حدود السلطة ووظائف الهيئات المختلفة.
- تعديلات التشريعات هي الطريقة الوحيدة لتطوير العلاقات بين المجالس.
- لا تتعاون الوزارات تعاونا فعالا، والعلاقة بين مجالس المحافظات والمجالس الأخرى معظمها رسمية.
- يجب أن تكون العلاقات تشاركية ومتكاملة، حيث أنها حاليا تنافسية .
- التركيز على أعضاء مجالس المحافظات لزيادة الوعي بعملهم يهمل أعضاء المجالس التنفيذية والبلدية
- لا تزال الروابط بين المجالس والمجتمع المدني قيد الصياغة وتعتمد على العلاقات الشخصية.
- ينبغي عقد المزيد من الاجتماعات الاستشارية لتعزيز علاقات المجلس مع الهيئات الأخرى.

- وبشكل عام ، ذكرت المشاركات في البحث أن:
  - أصوات الرجال مسموعة أكثر من أصوات النساء.
  - هناك المزيد من فرص السفر والمشاركة للرجال أكثر من النساء.
  - تمثل المسؤوليات الأسرية تحديا للأعضاء الإناث.
  - يفتقر أعضاء المجلس إلى القدرات في المجال القانوني لنظام اللامركزية.
  - لدى الأعضاء الذكور إمكانية التنقل أكثر من الأعضاء الإناث.
  - التحدي الأكبر للعضوات الإناث هو نظرة المجتمع لهن.
  - هناك تهميش من حين لآخر للعضوات من خارج مركز المحافظة.
  - هناك أولئك الذين يقارنون أعضاء مجالس المحافظات في مجلس النواب.

- تعنى معظم أدوار ومسؤوليات مجالس المحافظات بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشمل قضايا فنية محددة للغاية، بالإضافة إلى أدوارها في الحوكمة والمسائل السياسية-مثل الانتخابات أو غيرها. لذلك، فإن العمل تحت مظلة وزارة الداخلية ليس وضعا مثاليا ولا عمليا. وبعبارة أخرى، فإن وزارة الداخلية ليست الكيان المثالي للإشراف على هذا النوع من الخبرة. مما لا شك فيه، يجب أن يكون هناك كيان آخر يمكنه تنسيق وتنفيذ هذا العمل بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية.
- لا يقدم قانون البلديات وقانون اللامركزية أوصافا واضحة ومفصلة لأدوار ومسؤوليات الكيانات مثل وزارة الداخلية، وزارة الإدارة المحلية، مجالس الحكومات، والمجالس التنفيذية والبلديات. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، لا يستخدم كلا القانونين منهجيات لتصميم خطط التنمية باستخدام النهج التصاعدي، كما أنهما لا يحددان التنفيذ والموارد والوكالات العاملة/المنفذة.
- ضعف أدوار وحدات التنمية في البلديات والمحافظات في التخطيط للتنمية الإقليمية، فضلا عن عدم وجود نظام تنسيق واضح بين الوحدات المختلفة.

واستنادا إلى التحديات التي تم تحديدها، يوضح هذا أهمية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، حيث تشكل البيانات المتعلقة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المختلفة أساسا مهما لتحقيق النمو في المدن بطريقة تخدم المزايا التنافسية. كما أنه يساعد على تحقيق نقلة نوعية في التخطيط المكاني والسياسات الحضرية من خلال اعتماد معايير ومبادئ لتخطيط،، بناء، تطوير، إدارة وتحسين المناطق الحضرية بمحاذاة الركائز الخمس الرئيسية للخطة الحضرية الجديدة: السياسات الحضرية الوطنية، التشريعات واللوائح الحضرية، التخطيط والتصميم الحضري، الاقتصاد المحلي والتمويل البلدي، والتنفيذ المحلي.

٥

التوصيات المقترحة لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في مراحل وركائز السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

٥. التوصيات المقترحة لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في مراحل وركائز السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

يستلزم إدماج المجالات المواضيعية كالتنمية الاقتصادية المحلية النظر فيها ودمجها في عملية السياسة الحضرية الوطنية الأردنية منذ البداية. ولذلك، يقدم هذا الجزء لمحة عامة عن تحديد الأنشطة في عملية الإدماج التي ينبغي إدراجها في مختلف مراحل وأركان السياسة الحضرية الوطنية الأردنية المذكورة آنفا في الوثيقة.

مرحلة الجدوى:

هذه المرحلة هي المرحلة الأولى من السياسة الحضرية الوطنية، حيث أنه في حالة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية تم تحديد مدى ضرورة تناول التنمية الاقتصادية المحلية كمجال مهم في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. في هذه المرحلة تم تحديد دور الحكومة في قيادة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ومدى مشاركتها في تطوير السياسة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من الوزارات والمؤسسات والبلديات والقطاع الخاص والشركاء الفاعلين الآخرين.

مرحلة التشخيص:

طوال هذه المرحلة، يجري جمع وتحليل شاملين للبيانات لجمع كافة الأدلة والمعلومات لاختتام تقرير تشخيصي شامل يوثق حالة التنمية الحضرية في البلاد. فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، ينبغي أن يتم تغطيتها في إطار المجال المواضيعي للاقتصاد الحضري في أي سياسة حضرية وطنية. في تقرير التشخيص الأردني، يتضمن المجال المواضيعي الاقتصادي الحضري بيانات تتعلق بجانب التنمية الاقتصادية المحلية ومدى استجابة عملية التخطيط الحضري والمكاني ودمج اتجاه التنمية الاقتصادية المحلية. استنادا إلى النهج التشاركي المعتمد في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، تم عقد عدة جلسات تشاورية خلال هذه المرحلة شاركت فيها اللجنة الفنية بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات المركزة التي شارك فيها أعضاء أكاديميون، البلديات المحلية، هيئة الاستثمار الأردنية، ممثلي وزارة الإدارة المحلية، القطاع الخاص لبناء توافق في الآراء حول التحديات والفرص المحددة. وعلاوة على ذلك، حدد المشاركون الفجوات في القدرات ودورات التخطيط اللازمة من خلال دراسة استقصائية. تم عقد اجتماعات مركزة مع بنك تنمية المدن والقرى، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية، مدن، هيئة الاستثمار الأردنية والبلديات لتحديد التحديات الحالية وأي مشاريع أو مبادرات حالية و/أو مستقبلية للتنمية الاقتصادية المحلية على النحو المذكور أعلاه في هذا الدليل. توفر الأدلة الرئيسية التي تم جمعها أساسا للخيارات والقرارات المستقبلية. وقد سلط تقرير تشخيص المجال المواضيعي للاقتصاد الحضري الضوء على القطاع الزراعي والأمن الغذائي، نظام التمويل البلدي والاستثمار في الأردن، قانون البلديات ودور الاستثمار والمبادرات الاقتصادية الحضرية الهامة، فضلا عن الروابط الحضرية والريفية والمفاهيم الأخرى المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية، كمجالات سيتم تناولها من أجل نظام حضري متكامل شامل.

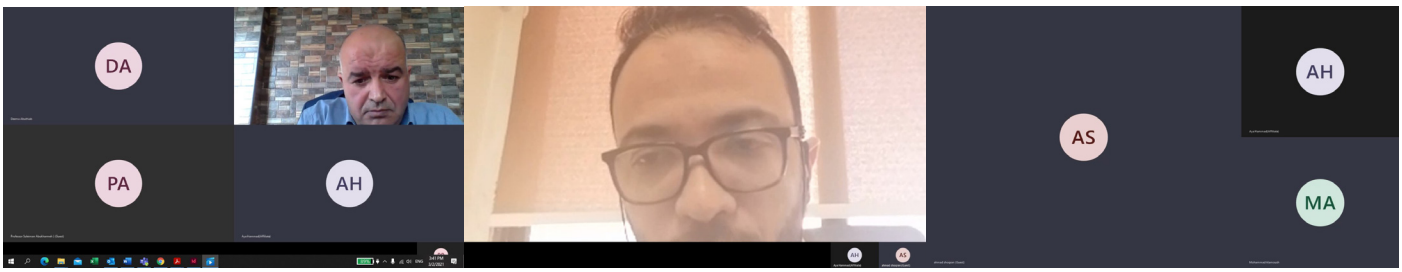

شكل (٣): صور اجتماعات التركيز التي أجريت

مرحلة الصياغة:

في هذه المرحلة، تم أخذ واختيار مقترح تعميم التنمية الاقتصادية المحلية. وتم تحليل النهج البديلة لتحقيق الإدماج، تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر فيما يتعلق بجانب التنمية الاقتصادية المحلية. وبناء على ذلك، فإن التوصيات المقترحة في هذا الدليل تستند إلى أفضل النهج المختارة التي ستساعد في تحديد مبادرات السياسة الأكثر فعالية للتنمية الاقتصادية المحلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال هذه المرحلة، عقدت حلقة عمل لصياغة رؤية السياسة الحضرية الوطنية الأردنية بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين لصياغة بيان رؤية يعكس تطلعات التنمية الحضرية. شارك خبير في التنمية الاقتصادية المحلية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في عملية صياغة الرؤية لضمان دمج جوانب التنمية الاقتصادية المحلية في بيان الرؤية.

مرحلة التنفيذ:

في هذه المرحلة، تعمل خطة العمل الموضوعة المشار إليها لاحقا في الوثيقة، كدليل لضمان تنفيذ مبادرات سياسة التنمية الاقتصادية المحلية بما في ذلك إعداد الميزانية والوكالات المسؤولة عن تنفيذ برامج سياسات الاقتصاد الحضري. من الضروري خلال هذه المرحلة التشاور مع أصحاب مصلحة التنمية الاقتصادية المحلية الذين تم تحديدهم، للحصول على الموافقة على خطة العمل المقترحة.

الجهات الفاعلة في تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، كما تم اقتراحه، هي وزارة الإدارة المحلية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. سيتعين على هذه الأجهزة أن تقود عملية التنفيذ بطريقة تشاركية لضمان «انضمام « أصحاب المصلحة وتعاونهم الفعال، لا سيما فيما بين الوزارات والإدارات/الوكالات ذات الصلة وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أيضا تحديد أهداف وغايات السياسة العامة القابلة للقياس من حيث تأثيرها على ظروف التنمية المحلية. سيساعد وضع المؤشرات بعناية على تحقيق نتائج قابلة للقياس تتعلق بنمو القطاع. وتشمل هذه المؤشرات، على سبيل المثال لا الحصر: دخل الفرد، الفقر، معدلات البطالة، أو مؤشرات أخرى. ستساعد هذه النتائج على تحديث السياسات لتصبح أكثر استجابة وتوجها نحو النتائج أو المحصلات. ستساعد المؤشرات الموجودة في خطة العمل في آليات التغذية الراجعة ورصد فعالية الأنشطة لمبادرات سياسة التنمية الاقتصادية المحلية.

مرحلة الرصد والتقييم:

ستساعد القائمة المرجعية لأصحاب المصلحة المعروضة في وقت لاحق في الوثيقة على رصد تعميم التنمية الاقتصادية المحلية المبادرة في عملية السياسة، وضمان أن يكون جميع أصحاب المصلحة قد اضطلعوا بأدوارهم وأن يتمكنوا من تنفيذها بفعالية. يتم التقييم أثناء التحقق من نتائج كل مبادرة لسياسة التنمية الاقتصادية المحلية و/أو مشروع و / أو برنامج. وهذا ينطوي على تساؤلات عما إذا كانت السياسة قد غيرت الوضع في البلاد أو المنطقة، بما في ذلك كيفية عمل المؤسسات وما إذا كان هناك تحديات وكيف يمكن التصدي لها؟ من الضروري تقديم تقارير منتظمة إلى الهيئة الحكومية الوطنية التابعة للسياسة الحضرية الوطنية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل التنمية الاقتصادية المحلية، والتحديات التي تواجهها والدروس المستفادة.

.

الركائز الرئيسية في تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في عملية السياسة الحضرية الوطنية

تستند عملية السياسة الحضرية الوطنية لموئل الأمم المتحدة إلى ثلاث ركائز رئيسية هي: المشاركة، تنمية القدرات والمشاريع الموضعية كما ذكر آنفا. ينبغي النظر في حدوث المشاركة، تنمية القدرات والمشاريع الموضعية في جميع مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية، وستسهم في استدامة السياسة العامة وفعاليتها بشكل عام. وفيما يلي لمحة عامة عن الركائز الرئيسية في تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية:

أ. المشاركة

وفقا للنهج التشاركي للسياسة الحضرية الوطنية المعتمد، ينبغي تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالتنمية الاقتصادية المحلية، فضلا عن مدى تأثيرهم على صياغة السياسة. لذلك، تمت الإشارة إلى تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالتنمية الاقتصادية المحلية أدناه:

- **تحديد أصحاب المصلحة**

تم تحديد مجموعة من أصحاب المصلحة الذين لهم دور أساسي في المراحل المختلفة من السياسة الحضرية الوطنية (موئل الأمم المتحدة - تقرير تحديد أصحاب المصلحة، ٢٠٢٠). يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاع العام ذوي الصلة بالتنمية الاقتصادية المحلية، التخطيط،، والتمويل والانتاج ما يلي:

- **وزارة التخطيط والتعاون الدولي:** تعمل على إعداد الخطط التنموية والبرامج التنفيذية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات. تأخذ هذه الخطط والبرامج الاتجاهات الاقتصادية والتنموية على المستوى القطاعي. تشمل البرامج التنفيذية على مستوى المحافظات أيضا مشاريع البنية التحتية التي تدعم القطاعات الاقتصادية، فضلا عن المشاريع التي تحاكي المزايا التنافسية لهذه المحافظات.

- **وزارة الإدارة المحلية:** تقوم بالتخطيط المركزي لجميع المدن والبلديات الأردنية باستثناء ٤ سلطات إقليمية مستقلة (محددة أدناه). سيبدأ العمل مبدئيا مع البلديات في إعداد خطط التنمية المحلية التي تدعم النمو الاقتصادي والاستثمار في البلديات.

- **مجلس التنظيم الأعلى:** إعداد الخطط الإقليمية والهيكلية والمفصلة لجميع البلديات لتحقيق التنمية المتوازنة، دراسة مشاريع البنية التحتية للمجالس البلدية، وضع التصاميم والمواصفات الفنية، والمساهمة في تطوير المراكز السكانية بسبب نقص المجالس البلدية.

- **بنك تنمية المدن والقرى:** توفير التمويل اللازم، الخدمات المصرفية، المشورة، والدعم الفني وبناء القدرات للسلطات المحلية والأطراف المعنية من خلال مشاريع التنمية الخدمية والاستثمارية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين المجتمعات المحلية.

- **البلديات:** تقديم الخدمات، التخطيط المكاني والحضري، تقسيم المناطق، والاستثمار في الأصول والممتلكات، بالإضافة إلى إقامة شراكات لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز التنمية في المناطق.

- **هيئة الاستثمار الأردنية:** تقود وتحفز الاستثمارات، ضمان الاستدامة والمساعدة في تحقيق الأثر المنشود للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. يتطلب تنفيذ هذه المهمة من هيئة الاستثمار الأردنية تطوير البنية التحتية الاستثمارية وزيادة جاهزيتها من خلال اللوائح. كما يتطلب من هيئة الاستثمار الأردنية اتباع خطوات مدروسة جيدا لتعزيز الاستثمار والصادرات، بناء الشراكات المحلية والدولية وزيادة فعالية فرص الاستثمار.

- **وزارة الداخلية:** خلق مناخ استثماري مناسب، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى المسوحات التقييمية للقطاعات وخطط التنمية المعنية. ينبغي معالجة الفجوات الناتجة التي تعوق تقدم القطاعات.

- **وزارة الزراعة:** تعتبر وزارة الزراعة إحدى ركائز التنمية ضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبحت على مدى العقود الأربعة الماضية ركيزة للتنمية البيئية، تتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على التنوع البيولوجي والتوازن الذي يضمن استدامة الموارد ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة. كما أنها تؤمن الظروف اللازمة للتنمية المستدامة.

- **أمانة عمان الكبرى:** تضع خططها الرئيسية بما في ذلك النشاط الاقتصادي.

- **سلطة وادي الأردن:** تضع خططها الرئيسية ، بما في ذلك النشاط الاقتصادي.

- **سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:** تضع خططها الرئيسية بما في ذلك النشاط الاقتصادي.

- **سلطة اقليم البترا التنموي السياحي:** تضع خططها الرئيسية بما في ذلك النشاط الاقتصادي.

- **دائرة الأراضي والمساحة:** تقوم بتحصيل ضريبة تسجيل الأراضي والممتلكات تحت إشراف وزارة المالية. كما تدير دائرة الأراضي والمساحة حقوق الملكية وتقدم الخدمات العقارية. بناء على اتفاق مع وزارة المالية، تقوم البلديات بتحصيل ضريبة الممتلكات السنوية والإشراف على تخمين الممتلكات والتحصيل (البنك الدولي، ٢٠١٨).

وقد تم تعيين أصحاب المصلحة لتحديد مستوى المشاركة كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (١): ركيزة المشاركة - تحديد أصحاب مصلحة التنمية الاقتصادية المحلية فيما يتعلق بمراحل السياسة الحضرية الوطنية

أصحاب المصلحة	الجدوى	التشخيص	صياغة	التنفيذ	الرصد والتقييم
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	✓	✓	✓	✓	✓
وزارة الإدارة المحلية	✓	✓	✓	✓	✓
وزارة الداخلية			✓	✓	✓
وزارة المالية	✓	✓	✓	✓	✓
وزارة النقل	✓	✓	✓		
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	✓	✓	✓	✓	
وزارة التنمية الاجتماعية	✓	✓	✓	✓	
دائرة الإحصاءات العامة	✓	✓	✓		
دائرة الأراضي والمساحة	✓	✓			
هيئة الاستثمار الأردنية	✓	✓	✓	✓	✓
البلديات	✓	✓	✓	✓	✓
أمانة عمان الكبرى	✓	✓	✓	✓	✓
سلطة اقليم البترا التنموي السياحي	✓	✓	✓	✓	✓
المؤسسات المالية العامة والخاصة (بما في ذلك البنك المركزي الأردني)	✓	✓	✓	✓	✓
وزارة التربية والتعليم	✓	✓	✓	✓	✓
المؤسسات الأكاديمية	✓	✓	✓	✓	✓
نقابة المهندسين الأردنيين	✓	✓	✓	✓	✓
العامة	✓	✓	✓	✓	✓
المنظمات غير الحكومية الدولية و/أو المحلية	✓	✓	✓	✓	✓

ب. تنمية القدرات

ينبغي إعطاء الأولوية لآليات تطوير قدرات أصحاب المصلحة ذوي الصلة في التنمية الاقتصادية المحلية. في عملية إدماج التنمية الاقتصادية المحلية، ليس من المهم ضمان توافر الحوافز المناسبة في مجال السياسات فحسب، بل أيضا توافر القدرات المناسبة للتنفيذ. تسعى عملية السياسة الحضرية الوطنية إلى ضمان أن تكون القدرات في كل مرحلة أساسية ليس فقط لوضع السياسات ولكن أيضا للتنفيذ والرصد والتقييم. وهذا أمر أساسي أيضا في عملية الإدماج لضمان توافر القدرات البشرية والمالية والمؤسسية والتقنية لمعالجة تحديات سياق التنمية الاقتصادية ودمج تخطيط التنمية الاقتصادية مع التخطيط الحضري.

تشمل استراتيجيات تنمية القدرات البشرية التدريب على قضايا التنمية الاقتصادية المحلية المطروحة لزيادة فهم وتطوير المهارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية. وقد يشمل ذلك توظيف موظفين مناسبين إذا لم يكونوا متوفرين حاليا أو إعطاء تدريبات إضافية لأولئك الذين تم توظيفهم بالفعل. تكون الدورات التدريبية المقترحة للكيانات المعنية على النحو المبين في الجدول أدناه.

جدول (٢): الدورات التدريبية المقترحة للكيانات المعنية

الدورات التدريبية	الكيانات
التخطيط الحضري	وزارة الإدارة المحلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البلديات
الاقتصاد الحضري	وزارة الإدارة المحلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البلديات، هيئة الاستثمار الأردنية، وزارة الداخلية
أدوات قياس السياسات المكانية ونظم المعلومات الجغرافية للتخطيط الحضري	وزارة الإدارة المحلية، البلديات، هيئة الاستثمار الأردنية
تخطيط وتشريعات استعمالات الأراضي في الأردن	وزارة الإدارة المحلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البلديات، هيئة الاستثمار الأردنية، وزارة الداخلية
دور تخطيط المدن في تشجيع الاستثمار	وزارة الإدارة المحلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البلديات، هيئة الاستثمار الأردنية، وزارة الداخلية
تحديث المخططات الرئيسية والاستراتيجيات	وزارة الإدارة المحلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البلديات، هيئة الاستثمار الأردنية، وزارة الداخلية

ت. المشاريع الموضعية:

يجب أن تأخذ مبادرات سياسة التنمية الاقتصادية المحلية في الاعتبار المشاريع الموضعية الحضرية. وهذا يساعد في تعزيز السياسة الحضرية الوطنية نفسها كأداة للتنمية الحضرية، ولكنه يساعد أيضا على تجنب الفشل المحتمل. والهدف من هذه الركيزة هو ضمان ترجمة السياسة إلى عمل مباشر من خلال المشاريع الموضعية. يجب أن تضمن مبادرات سياسة التنمية الاقتصادية المحلية أن يكون للأنشطة في خطة العمل مشاريع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وينبغي أن تكون المشاريع القصيرة الأجل سهلة التنفيذ من حيث المهارات والموارد البشرية والمالية اللازمة. ويجب أن يكون واضحا من هم المسؤولون عن المشروع والميزانية المقدرة والجوانب المحددة الأخرى للمشروع. وكذلك ينبغي أن تكون هناك مؤشرات واضحة لعملية الرصد والتقييم. تشمل المشاريع الموضعية القصيرة الأجل المقترحة ما يلي:

- إعداد قاعدة بيانات تتضمن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبنية التحتية لجميع مناطق وبلديات ومحافظات المملكة.
- البدء في تنفيذ برنامج تنمية القدرات للشركاء المؤسسيين الرئيسيين والعاملين في مجال التخطيط الاقتصادي والسياسات الحضرية.
- مأسسة وتنظيم العمل في مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط المكاني من خلال تعديل التشريعات لضمان وجود مظلة موحدة للعمل. فضلا عن وضع القوانين التي تنظم العمل، خاصة مع البلديات والمحافظات التي تعد من بين أهم منفذي هذه السياسات والإجراءات.

العقبة، الأردن ©موئل الأمم المتحدة (٢٠٢١)

٦

التوصيات حول كيفية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية

٦. التوصيات حول كيفية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية

يقدم هذا الجزء توصيات تهدف إلى تقديم إرشادات حول كيفية تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية، وتحديدا إدماج التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية بناء على أولويات التنمية الاقتصادية المحلية الخاصة بالبلاد والسياق المحلي.

تتطلب التوصيات في مجال دمج التنمية الاقتصادية في التخطيط الحضري وضع سياسات تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخاصة الأهداف ٨ و ١١ و ١٧ كما ذكر سابقا.

١,٦. التوصية ١

إعادة النظر في قانون اللامركزية والبلديات بطريقة تضمن التنسيق بين مختلف المجالس بما في ذلك المحلية، المحافظات والمجالس التنفيذية والبلدية.

من الضروري أن يتم تحديث وتعديل قانون اللامركزية والبلديات ليشمل السلطة الإدارية والمالية.

لتطبيق هذه التوصية، تم اقتراح الإجراءات التالية:

- تحديث قانون البلديات واللامركزية
- منح وزارة البلديات والسلطات القانونية ذات الصلة المزيد من السلطات القانونية، والمتابعة مع جميع المجالس المنتخبة.
- توحيد وزارة الإدارة المحلية كمنظم لجميع المجالس المنتخبة.
- توسيع دور الرصد الذي تقوم به وزارة الإدارة المحلية لضمان توسع البلديات في الجانب الاستثماري وزيادة حصتها من الإيرادات البلدية.
- إعادة النظر وتعزيز دور وحدات التنمية في البلديات في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاستثمار لمناطقها.
- إلزام البلديات بنسب سنوية من إيرادات الاستثمار كجزء من الميزانية.
- إصدار تشريعات خاصة لوحدات التنمية في البلديات والمحافظات، بما في ذلك هيكل عملها والصلاحيات والاختصاصات اللازمة للعمل في هذه الوحدات.

٢,٦. التوصية ٢

أن يكون هناك هيئة جامعة لتطوير التخطيط الحضري في الأردن، على غرار معهد عمان للتنمية الحضرية. ويجب أن يكون هذا الكيان متخصصا في التخطيط المكاني والإنمائي وإعادة هيكلة المؤسسات التي تعمل في الميدان.
وبناء على ذلك، يجب مراعاة المتطلبات التالية:

- الحد من المركزية واعتماد فكرة المناطق لتسهيل التخطيط المكاني والتنموي مع ضمان وجود التوجيه والإشراف والرصد من حكومة المركز.

- الاعتماد على الخريطة الاستراتيجية للعمل على التنمية والتخطيط المكاني. وهذا يتطلب مراجعة جميع الخطط، البرامج، القطاعات واستراتيجيات التنمية، بما في ذلك الوثائق والمبادرات التي وضعتها الحكومات المتعاقبة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الحضرية مثل المؤتمر الوطني، كلنا الأردن، الأجندة الوطنية، رؤية الأردن ٢٠٢٥، خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني ٢٠١٨-٢٠٢٢، مشروع النهضة الوطني ٢٠١٩-٢٠٢٠، البرنامج التنموي التنفيذي ٢٠١٦-٢٠١٨، برنامج تنمية المحافظات ٢٠١٦-٢٠١٨ ، خطط التنمية الاقتصادية لنحو ٧٣ بلدية، وخطط التنمية الاقتصادية لنحو ١٢ محافظة في الأردن بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة الداخلية.
- إعداد خطط تنمية شاملة لجميع المحافظات التي تستخدم تخطيط التنمية الاقتصادية لخدمة التخطيط الحضري والنمو.
- الحد من دور المجلس الأعلى للتخطيط لتنفيذ إجراءات التخطيط المكاني والموافقات، والحد من التوسعات خارج الحدود الحضرية.
- اعتماد هدف تحقيق التنمية المتكاملة بين المحافظات والمناطق كأساس للتنمية والتخطيط الحضري.
- توفير الإطار القانوني لتمكين الكيان من العمل كهيئة تضمن التنسيق بين الوزارات والإدارات ذات الصلة لاستكمال محتوى هذه الخطط، كذلك بيان معدلات الإنجاز في هذه الخطط وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية المحلية بما في ذلك العناصر الثلاثة للأرض والسكان والاقتصاد.
- اعتماد نظام للرصد والتقييم لضمان تنفيذ الخطط التنموية والحضرية وانعكاسها على مستوى التنمية الاقتصادية والحضرية في المناطق والبلديات والمحافظات.

الإجراءات المقترحة هي:

- تعديل التشريعات لإنشاء هيئة واحدة مسؤولة عن تطوير التخطيط الحضري في الأردن.
- إعداد خطط شاملة لجميع مناطق وبلديات ومحافظات المملكة.
- إعادة هيكلة المؤسسات التي تعمل في مجال التخطيط المكاني والتنموي.

دراسة حالة ١: معهد عمان للتنمية الحضرية ودوره في التنمية والتخطيط الحضري

الدروس المستفادة من معهد عمان للتنمية الحضرية:

- التخطيط التعاوني
- يعتبر كيانا نموذجيا في تصنيفات التنمية والتخطيط الاقتصادي والمكاني والتخطيط

ضمان وجود هيئة إشرافية لتنفيذ الخطط استنادا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية

شكل (٤): صور تظهر ما قبل وبعد (التصاميم المعمارية) لمعهد عمان للتنمية الحضرية.

٣,٦. التوصية ٣

اعتماد منهجية جديدة للتنمية والتخطيط الحضري تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- النهج التصاعدي في التخطيط بدءا من المستوى المحلي يليها مستوى البلديات، ومن ثم التخطيط على مستوى المحافظات مع ضمان التكاملية والاندماج بين هذه الخطط.
- المزايا التنافسية للقطاعات، لإعداد الدراسات والخرائط المتخصصة الخاصة بكل قطاع من المحافظات.
- خطط التنمية والبرامج التشغيلية التي تتضمن التخطيط الحضري والمكاني من خلال وضع خطط شاملة على المستوى القطاعي.
- إعداد خطط التنمية الشاملة لجميع المحافظات التي تستخدم تخطيط التنمية الاقتصادية لخدمة التخطيط الحضري والنمو.

الإجراءات المقترحة:

- إعادة النظر في قانون اللامركزية والبلديات فيما يتعلق بآلية ومنهجية إعداد خطط التنمية الاقتصادية وربطها بالتخطيط المكاني.
- إصدار دليل حول منهجية إعداد خطط التنمية الاقتصادية وربطها بالتخطيط المكاني.
- إعداد مخطط تنافسي يعكس القطاعات والقطاعات الفرعية على مستوى المدينة.
- إعداد دراسات عن القطاع غير الرسمي وتوزيعه بين أنماط القطاعات.

دراسة حالة ٢: تجربة جنوب أفريقيا في التنمية المحلية

أهم الدروس المستفادة من جنوب أفريقيا:

- كان للتنمية الاقتصادية المحلية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر على مستوى البلديات
- حقق تأثير البرامج دون الوطنية والوطنية والإقليمية على مختلف المناطق المحلية تنمية متوازنة
- التعاون بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والقطاعات المجتمعية أمر ممكن. قد يلعب القطاع الخاص والمجتمع دورا حيويا في التنمية الاقتصادية.
- البلديات وإداراتها ومسؤولياتها هي أهم مسرع للتنمية المحلية، وتشكل الأسس لإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص
- ليس المقصود من التنمية الاقتصادية المحلية فقط التخفيف من حدة الفقر أو تنفيذ المشاريع المجتمعية، بل هي استراتيجية للنمو الاقتصادي تشمل الأبعاد المكانية والمجتمعية والعالمية.
- إن تعزيز السياسات والدعم المالي وبناء القدرات هي أهم الأشياء للتغلب على عقبات التنمية، فهي تزيد المساهمات الاقتصادية، تزيد النمو، تعزز سبل عيش المواطنين وتخفف من حدة الفقر
- تبدأ إجراءات التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى البلديات، وتدعو إلى أهداف شاملة وواقعية والعمل مع الشركاء من القطاعات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة المحليين. ويمكن تحقيق التنمية من خلال مشاريع تستند إلى المزايا التنافسية والبعد المكاني.

٤,٦ .٤ التوصية ٤

بناء قدرات الشركاء المعنيين في التخطيط المكاني وتخطيط التنمية الاقتصادية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة باحتياجات ومتطلبات الاقتصاد الحضري.

هناك حاجة إلى برنامج لبناء القدرات لإضفاء المهارات المؤسسية وزيادة الوعي بالبيانات اللازمة التي ستساعد على دمج التنمية الاقتصادية المحلية في السياسات الحضرية، بما في ذلك البيانات التي تعكس ما يلي:

- الواقع الاقتصادي والاجتماعي
- المواقع الجغرافية والتقسيمات الإدارية
- الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية
- البنية التحتية وخدمات الترفيه
- البعد البيئي
- النفايات والتلوث
- أداء القطاعات الاقتصادية
- المزايا التنافسية لمختلف المجالات
- الهيكل المؤسسي والإداري والمالي والفني للبلدية
- التخطيط الاستراتيجي والحضري في البلدية
- الوضع المالي للبلدية وفرص الاستثمار
- إحصاءات المرأة على مستوى المملكة من حيث الالتزامات المحلية والدولية

فضلا عن تطوير نظام ثابت في جمع وتحليل وقياس البيانات بدقة لتحديد وتلبية متطلبات التخطيط المكاني باستخدام مؤشرات التنمية الاقتصادية. ينبغي أن يشمل التدريب واضعي السياسات في القطاع العام والكيانات التي تقدم مدخلات قيمة. وينبغي أيضا استخدام البيانات الكمية كمؤشرات للتقدم في قياس حالات النجاح / الفشل خلال مرحلة الرصد والتقييم في السياسة الحضرية الوطنية.

أيضا، هناك حاجة لصياغة برنامج بناء القدرات لكفاءات التخطيط المكاني لتشمل دورات تدريبية لتجهيزوتطوير قدرات وتحسين معرفة الكوادر المحلية البلدية والوطنية والإقليمية ، وإدماج التنمية الاقتصادية المحلية كجزء من التخطيط المكاني لمراقبة وتقييم تنفيذ الخطة الحضرية والتنمية الاقتصادية المحلية. سيؤدي ذلك إلى تنفيذ أفضل الممارسات والتصدي للتحديات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التنمية الاقتصادية المحلية. من بين الأدوات المفيدة في بناء القدرات معرفة متى وكيفية استخدام نظم المعلومات الجغرافية، ولا سيما في اتخاذ القرار بشأن المستويات التشغيلية ومستوى التخطيط / السياسة العامة.

الإجراءات المقترحة هي:

- تحديد منهجية لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية مع التخطيط المكاني، وهذا يعتمد على إدخال البيانات والتحليل الثابت.
- تحديد المستفيدين من التدريب بناء على الكيانات والشركاء العاملين على هذه المنهجية.
- تنفيذ خطط لكسب دعم المجتمع المحلي للتخطيط التنموي والمكاني والحضري الذي يشمل المؤثرين، المنظمات، الجمعيات، النساء والفئات المهمشة.
- تنفيذ برامج تدريبية على مستوى البلديات والمجالس المحلية واللامركزية في تخطيط التنمية الحضرية وأهم متطلباتها.
- تحديد التخطيط المكاني والقدرات الفنية لنظام المعلومات الجغرافية ضمن الكيانات المسؤولة

- تحديد المستفيدين من التدريب على أساس تقييم الفجوات في القدرات والأهداف المشتركة
- صياغة الخطوط العريضة للدورة التدريبية والنتائج المتوقعة على أساس منهجية دمج التنمية المكانية والتنمية الاقتصادية المحلية
- جدولة وتنفيذ التدريب
- وضع تقارير المدخلات للتحليل استنادا إلى البيانات المتاحة التي تساعد على دمج التنمية الاقتصادية المحلية في السياسات الحضرية.

٥,٦. التوصية ٥

وضع قاعدة بيانات لتخطيط التنمية الحضرية تشمل جميع المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البنية التحتية والموارد البشرية على جميع المستويات.

بناء قاعدة بيانات تخدم تخطيط التنمية الاقتصادية وإدماج التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية. وهذا يشمل التنميط الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتمد على المؤشرات على المستوى المحلي / المحافظات / البلديات / المدن ؛ وينبغي أن تشمل:

- الموقع الجغرافي والتقسيمات الإدارية
- الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية
- البنية التحتية وخدمات الترفيه
- البعد البيئي
- النفايات والتلوث
- أداء القطاع الاقتصادي والمزايا، التنافسية
- الهيكل المؤسسي والإداري والمالي والفني للبلدية
- التخطيط الاستراتيجي والحضري في البلدية
- الوضع المالي للبلدية وفرص الاستثمار
- إحصاءات المرأة على مستوى المملكة من حيث الالتزامات المحلية والدولية.

ستكون هذه المعلومات العنصر الأول في وضع تخطيط حضري مكاني محدد للمواقع ورسم السيناريوهات والتوقعات لنمو المدن والتوسع المكاني على أساس نمو القطاعات والمزايا التنافسية والترابط بين المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي تحكم التنمية الاقتصادية والمكانية.

الإجراءات المقترحة:

- الاستفادة من مشروع المرصد البلدي الذي بدأه بنك تنمية المدن والقرى لجمع البيانات الاقتصادية التي تغطي جميع محافظات المملكة.
- بدء مشروع وطني لتقديم البيانات التي تساعد في حساب الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظة
- صياغة الأهداف والنتائج المتوقعة لاستراتيجية دمج التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية. (يرجى الرجوع إلى القائمة المرجعية في الملحق ٢ – مرفق)
- تحديد فريق من الخبراء الداخليين وفقا للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البنية التحتية والبيئية وغيرها من أبعاد قاعدة البيانات.
- البدء في مشاركة هذه البيانات على نظم المعلومات الجغرافية من خلال فريق متخصص
- بناء قدرات الفريق المحلي لضمان تحقيق الأهداف و النتائج
- صياغة مصادر البيانات الأولية والثانوية
- تحديد الفجوات في المعرفة ووضع برامج للتوعية مماثلة لمعاينة مصادر إضافية للمعلومات

- بدء دراسات استقصائية لسد الفجوات ومعالجة تحليل البيانات
- إعداد ملف تعريف الواقع الاقتصادي والاجتماعي كما ذكر سابقا في هذا الدليل.
- صياغة إجراءات لإعداد التقارير الإحصائية والدورية التي تغذي قواعد البيانات.
- توثيق طرق التقييم والأدوات المستخدمة لتقييم حالة التخطيط الاقتصادي الحضري والمكاني في البلاد (القدرات المؤسسية والتقنية والمالية)
- تحديد التخطيط المكاني والقدرات الفنية لنظام المعلومات الجغرافية داخل الكيانات المسؤولة

دراسة حالة ٣:خطة التنمية الإقليمية لقضائي الظليل والخالدية .

الدروس المستفادة من خطة التنمية الإقليمية لقضائي الظليل والخالدية هي وجوب تطبيق النهج التشاركي من خلال الجمع بين جميع أصحاب المصلحة وربط البعد الاقتصادي بالتخطيط الحضري لتخطيط التوقعات المختلفة القائمة على السيناريوهات، وهذا يشمل:

- التعاون في إعداد خطط التنمية مع جميع الشركاء خاصة المجتمع وهو الأساس.
- كانت البلديات أساسية في هذه المبادرة وتقديم الخطط.
- دمج التنمية الاقتصادية عند صياغة خطط النمو الحضري والمكاني (الاستخدام الأمثل للموارد والقطاعات).
- عرض سيناريوهات التنمية الحضرية والمكانية المختلفة لصانعي القرار لرسم توسعات محتملة في المستقبل.
- تحديد مجموعة من المشاريع التي تعتمد على المزايا التنافسية للمنطقة.
- تحديد الأهداف الإنمائية والقطاعية.
- تقديم خطط للتدخل لتحقيق الأهداف من خلال مراحل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

(يرجى الرجوع إلى الحالة الثالثة: خطة التنمية الإقليمية الشاملة للمناطق الفرعية للظليل والخالدية) .

٦,٦. التوصية ٦

الإنفاق على المشاريع والمبادرات التي تدعم التنمية المكانية من جهة وتدعم تخطيط النمو المستقبلي للمدن والقطاعات ذات الصلة بطريقة متكاملة من خلال سلاسل القيمة المضافة ضمن القطاعات.

الإجراءات المقترحة:

- إعداد استراتيجية للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحضرية والريفية، حيث تشكل هذه المشاريع أكبر نسبة من الاقتصاد غير الرسمي بنسبة ٦٠ في المائة، ولها تأثير كبير على دخل الأسر وخاصة في المناطق الريفية.
- إطلاق العديد من المشاريع التي تدعم المزايا التنافسية للمدن الأردنية، سواء في الجوانب السياحية أو الزراعية أو الصناعية أو غيرها
- الإنفاق على تطوير مراكز المدن وإنشاء المشاريع التي تجذب السياحة الداخلية والخارجية.
- إعادة النظر في الضريبة على الأراضي غير الشاغرة بطريقة متوازنة تضمن تحقيق الغرض من هذه الضريبة من خلال تحفيز المالكين الاستثمار في هذه الأراضي مباشرة أو من خلال الشراكات مع القطاعين العام والخاص.
- وضع خطة بين القطاعين العام والخاص للبدء في تنفيذ البنية التحتية للطرق والخدمات التي تربط بين الريف والمدينة، والاستفادة من المزايا التنافسية وتحقيق التكامل بين القطاعات.
- أكمال مشروع التسمية والترقيم الذي بدأ مع تنفيذ برنامج دعم اللامركزية و الحكم المحلي ليشمل ١٠٠ بلدية.
- بدء تنفيذ مشروع مركز المعلومات الجغرافية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

دراسة حالة ٤: تجربة شرق آسيا في مجال البنية التحتية والتنمية

الدروس المستفادة من تجارب شرق آسيا والتي ستساعد على تعزيز البنية التحتية لتكون جاهزة للاستثمار، والأهم من ذلك التغلب على قضايا تسويق المنتجات في المناطق الريفية من خلال ربطها بالمناطق الحضرية، وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- ربط التنمية الاقتصادية والمكانية بتنفيذ الحكومة للخطط.
- أهمية الإنفاق الحكومي كأحد محركات التنمية الاقتصادية.
- أهمية الربط بين المناطق الريفية والحضرية وتسخير المزايا التنافسية والتكاملية بين القطاعات لتعزيز هذا الربط.

يرجى الرجوع إلى الملحق

٧,٦. التوصية ٧

لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية، يجب أن تكون هناك حوافز سليمة وداعمة للتنمية الاقتصادية المحلية من خلال:

ضرورة إيجاد معايير تتعلق بتوظيف التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية، واستخدام هذه المعايير في تقييم أداء المؤسسات والمشاريع والقوانين وربطها بالحوافز التي تشجع هذه المؤسسات على اعتماد هذه المعايير وتحقيق أهدافها المرجوة. (يرجى الرجوع إلى قائمة الاختيار في الملحق ٢ – مرفق)

الإجراءات المقترحة:

- مراجعة القوانين والتشريعات واللوائح التي تحكم المناطق الحرة والتنموية والصناعية والمناطق الخاصة وغيرها من أشكال الاستثمار (مناطق أخرى مخصصة للاستثمار) لاستيعاب المزايا التنافسية وربط التنمية الاقتصادية المحلية بالتخطيط الحضري والمكاني.
- تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتعديل التشريعات لتسهيل ذلك، كذلك تعزيز العوائد وخلق مزايا في الاستثمار، خاصة وأن تكلفة الطاقة هي من أهم العقبات التي تحد من الاستثمار في الأردن.
- وضع معيار يتعلق بقدرة البلديات على توظيف التنمية الاقتصادية المحلية في أنشطة التخطيط الحضري والمكاني ضمن معايير جائزة التميز البلدي بالتعاون مع مركز الملك عبد الله للتميز التي سيتم إطلاقها في الربع الثالث من عام ٢٠٢١.
- تخصيص جائزة للأداء المالي للبلديات من خلال معيار يركز على التخطيط المالي، النتائج المالية، التحصيل، تنويع الإيرادات، العجز، نسبة النفقات الجارية وحجم الاستثمار.

دراسة الحالة ٥: التجربة الماليزية في الحد من البطالة في مناطقها

الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

- أهمية اتخاذ القرارات بناء على تحليلات البيانات
- التركيز على تحليل القطاعات ومعرفة احتياجاتها للعمال المهرة وغير المهرة
- التخطيط المتوازن بين المناطق
- التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة
- الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة

٨,٦. التوصية ٨

بناء قدرات موظفي البلدية ، بما في ذلك المهارات المالية

من الضروري مراجعة التشريعات واللوائح التي تنظم الشؤون المالية للبلديات ومنهجية إعداد الميزانيات، بالإضافة إلى ربط أداء البلديات بالحوافز مع الهيئات التي تشرف عليها مباشرة، مثل وزارة الإدارة المحلية وبنك تنمية المدن والقرى وغيره.

الإجراءات المقترحة:

- إعادة النظر في التشريعات واللوائح التي تحكم الشؤون المالية البلدية ومنهجية إعداد الميزانيات.
- تنويع إيرادات البلديات مع تقليل الاعتماد على بدلات الوقود كمصدر رئيسي للإيرادات.
- زيادة مساهمة الاستثمار في إيرادات البلديات من خلال فرض نسبة مئوية معينة سنويا. كونها شاملة، يجب فرض نسبة مئوية ثابتة من ميزانية البلديات وتحديثها سنويا وفقا للحالات الناشئة
- الاستفادة من واستغلال مشروع المرصد المالي للبلديات وأهدافه المذكورة سابقا.
- استخدام الخطة الاستراتيجية لبنك تنمية المدن والقرى، ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ بهدف توسيع الخدمات الاستشارية والتمويل اللازم والدعم الفني للبلديات وتشجيع تطوير الشراكات مع القطاع الخاص.
- أتمتة النظم المالية البلدية وربطها بأنظمة الإدارات الفنية لضمان تحصيل المستحقات المالية.

٩,٦. التوصية ٩

إعادة النظر في مفهوم ومنهجية إدارة الأزمات والأمن المجتمعي

تسبب مرض فيروس كورونا ٢٠١٩ - أو جائحة كوفيد-١٩ في حدوث صدمة اقتصادية واجتماعية في جميع أنحاء العالم. والأردن ليس استثناء. يشهد الأردن تباطؤ في النمو قبل الوباء مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء. تظهر التوقعات أن الوباء سيؤدي على الأرجح إلى ركود عالمي شديد، ويعزي ذلك جزئيا إلى استمرار المخاطر الصحية. ووفقا للتقارير، من المتوقع أن يتقلص الاقتصاد الأردني بنسبة ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٤,٢ ٪ والاقتصاد العالمي بنسبة ٥,٢ ٪ - وفقا للتوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي في يونيو ٢٠٢٠ (البنك الدولي، ٢٠٢٠). أما بالنسبة للأردن، من المتوقع أن يكون هناك تأثير سلبي على العديد من القطاعات خاصة التجارة، تحويل الأموال، السياحة والخدمات. والجدير بالذكر أن بعض البلدان تواجه صعوبات في السيطرة على الموجة الأولى من كوفيد-١٩ ، بينما بدأت بلدان أخرى في مواجهة الموجة الثانية. ونظرا لطبيعة الاقتصاد الأردني واعتماده على قطاع الخدمات، من المتوقع أن تتعافى المملكة تدريجيا.

على الرغم من أن الحكومة الأردنية اتخذت إجراءات سريعة وحاسمة لاحتواء الفيروس، إلا أن التأثير على الاقتصاد والمجتمع كان شديدا. مما لا شك فيه أن هذا أعاق تقدم الأردن في العديد من أهداف التنمية المستدامة وأثر على قدرته على تحقيق مجموعة من خطط النمو الاقتصادي (منتدى الاستراتيجيات الأردني، ٢٠٢٠). التكلفة مرتفعة لما أحدثته كوفيد- ١٩ من حيث الأضرار التي لحقت ببعض القطاعات الاقتصادية التي تسهم إلى حد كبير في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما قطاع السياحة الذي تأثر بشدة بسبب إغلاق المطارات ووقف الحركات السياحية. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه القطاع الصحي ضغوطا على موارده البشرية وبنيته التحتية، مما يبرز ضرورة إعادة الهيكلة لضمان استدامة تقديم الخدمات. تأثر قطاع العمل إلى حد كبير بسبب الإغلاق وخصومات الرواتب وتقليل ساعات العمل. واجه قطاع التنمية الاجتماعية أعباء أكبر مع زيادة الحاجة إلى الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى اللاجئين والنساء والعاملين في القطاع غير الرسمي (٦٠٪ من الاقتصاد الأردني) والأسر الأشد فقرا (وفقا لتحليل القطاع المشترك الذي تموله الأمم المتحدة، ٢٠٢٠). كما شهد القطاع الزراعي انقطاع سلاسل التوريد. ويلاحظ أن بعض البلدان اضطرت في هذا الصدد إلى الاعتماد على الذات واستخدام التكنولوجيا لزيادة إنتاجها المحلي. كما تأثرت جميع قطاعات الاستثمار الأخرى مثل الصناعة والتجارة وغيرها.

كذلك تضررت البلديات وأعلنت وزارة الإدارة المحلية أن البلديات غير قادرة على تحصيل مستحقاتها المالية من المواطنين. كما تكبدت نفقات إضافية تتعلق بمستلزمات التعقيم والنظافة تصل إلى ٤ ملايين دينار شهريا. (وزارة الإدارة المحلية، ٢٠٢٠). إجمالا، خسرت البلديات حوالي ٣٠ مليون دينار أردني حتى نهاية آب/ أغسطس ٢٠٢٠.

سلط الوباء وآثاره المختلفة مزيدا من الضوء على أهمية التخطيط الإنمائي والمكاني في رفع مستوى استعداد الدول للتعامل مع الكوارث والأوبئة.

الإجراءات المقترحة:

- اعتماد نظام للإنذار المبكر يأخذ في الاعتبار مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية وغيرها وآثار السياسات المختلفة، ويوفر لصانع القرار تقارير دورية عن أهم الأزمات المتوقعة بما في ذلك مؤشرات العوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والحضرية. على سبيل المثال، عند وجود نظام بارتفاع درجات الحرارة مبكرا سيكشف عن فجوات الحوكمة وفقا للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ويكشف عن مجال النمو/قطاع/منطقة ما يخدم النمو المتكامل بين المناطق.
- مراجعة مفهوم إدارة الأزمات ومنهجياتها: من الضروري إعادة تقييم دور مراكز إدارة الأزمات من منظور إداري وفني وبنية تحتية، نوع البيانات وتخصصات الموظفين، كيفية توظيف التخطيط التكنولوجي الجديد، الاعتماد المستقبلي للاستراتيجيات التي تستخدم المحاكاة والسيناريوهات لجميع الأزمات التي قد تنشأ. بناء نظام متكامل للإنذار المبكر (كما ذكر)، وضع مصفوفة خاصة لكل نوع من الأزمات - الطبيعية أو المصنعة، على سبيل المثال، الأوبئة، المالية، الإدارية أو اللجوء أو غيرها.
- اعتماد استراتيجيات لتطوير القطاعات الوطنية ذات الصلة بالأمن الوطني والمجتمعي، على سبيل المثال إعداد استراتيجية لتطوير القطاع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تحديد مجالات القيم التنافسية الزراعية، تحديد المحاصيل الاستراتيجية، ضمان توزيعها على المناطق، دعم الاكتفاء الذاتي وصياغة استراتيجية للزراعة الحضرية. يتمتع قطاعا التعليم والتعليم العالي بنفس القدر من الأهمية التي تستحق تصميم بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعامل مع الأزمات من قبل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في التعليم، ويجب أن تضمن التنمية الاجتماعية دعم المشاريع التي تستهدف الناس المهمشين مثل أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- ينبغي النظر في تنظيم القطاع غير الرسمي دون فرض أعباء إضافية على كاهل العمال.

- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا: من خلال نظام يجمع معلومات عن الموردين والمستوردين والمصنعين. يجب أن يحدد هذا النظام الروابط بين القطاعات وتمكين العرض والطلب على المنتجات بطريقة تلبي احتياجات المستهلكين بسعر معقول. ويجب أن يضمن توافر المواد الخام والسلع الوسيطة للمنتجين والمصنعين. وينبغي أن يساعد صانع القرار على التعرف على المؤشرات الاستراتيجية التي ستساعد في استيعاب الصدمات في المستقبل.
- تحسين إدارة سلسلة التوريد للسلع بين «الطلب» وعرض « السلع « مكانيا داخل وبين المقاطعات والمدن والمحافظات.

١٠,٦. التوصية ١٠

استعراض التشريعات والأنظمة التي تحكم آليات العمل مع المانحين

يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصادا صغيرا ومفتوحا يعتمد على المساعدات في جميع المجالات. لذلك، هناك حاجة ملحة لتنظيم التمويل الأجنبي وتخصيص جزء منه لدعم تخطيط التنمية الحضرية والمكانية من خلال تعزيز دور الشركاء في التعامل مع الجهات المانحة وزيادة التنسيق بشأن أهم المشاريع والمنح والبرامج الممولة.

جدول (٣): الجدول الزمني للتوصيات

الإطار الزمني	التوصية 1	التوصية 2	التوصية 3	التوصية 4	التوصية 5	التوصية 6	التوصية 7	التوصية 8	التوصية 9	التوصية 10
قصير(2-3 سنوات)	✓	✓	✓	✓	✓	✓				
متوسط (3-5 سنوات)							✓	✓	✓	✓
طويل (5-10 سنوات)									✓	✓

الإجراءات المقترحة:

- تحديد أداة مرجعية موحدة للتعامل مع الجهات المانحة من خلال وزارة التخطيط.
- تشكيل مجموعة وطنية من الخبراء والمتخصصين الذين يمكن اختيارهم لتقديم المشورة لوزارة التخطيط بشأن التمويل وتحديد أهم المشاريع القطاعية التي ينبغي توجيه التمويل إليها
- توحيد جهود المانحين وضمان عدم ازدواجية العمل والنزاع بين المانحين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمجالس والبلديات المحلية واللامركزية
- ضمان تخصيص التمويل والمنح لغرض تعزيز التنمية والتخطيط المكاني من خلال الشروع في مشاريع شاملة في جميع بلديات المملكة
- ربط المنح بمجموعة من المؤشرات التنموية والقطاعية والحضرية ورصد التقدم المحرز على أساس سنوي مع جميع الشركاء.
- يشير الجدول أعلاه إلى الفترة (قصيرة ، متوسطة ، طويلة) لكل توصية.

٧

أين هي المجالات التي تحتاج تدخلات محددة؟

٧. أين هي المجالات التي تحتاج تدخلات محددة؟

يقدم الجدول التالي لمحة عامة عن القائمة الأولية لأصحاب المصلحة الرئيسيين المسؤولين والخاضعين للمساءلة من أجل المستوى المتوقع للمشاركة في صنع القرار لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بكل توصية من التوصيات العشر لقطاع التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

جدول (٤): الجدول: مواضح تدخلات الجهات المعنية ممثلة بأصحاب القرارات أو الإجراءات المطلوبة نسبة الى التوصيات

أصحاب المصلحة للتنمية الاقتصادية المحلية	التوصية 1	التوصية 2	التوصية 3	التوصية 4	التوصية 5	التوصية 6	التوصية 7	التوصية 8	التوصية 9	التوصية 10
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
وزارة الإدارة المحلية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
وزارة الداخلية	✓	✓	✓	✓	✓	✓				
وزارة المالية								✓	✓	✓
وزارة النقل								✓		
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي										✓
وزارة التنمية الاجتماعية										✓
دائرة الإحصاءات العامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
دائرة الأراضي والمساحة										✓
هيئة الاستثمار الأردنية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البلديات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أمانة عمان الكبرى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سلطة اقليم البترا التنموي السياحي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المؤسسات المالية العامة والخاصة (بما في ذلك البنك المركزي الأردني)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
وزارة التربية والتعليم										✓
المؤسسات الأكاديمية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نقابة المهندسين الأردنيين					✓	✓	✓			
العامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المنظمات غير الحكومية الدولية و/أو المحلية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

٨

ما هي الفئات الأكثر حرمانا ومن هم السكان المستهدفين؟

٨. ما هي الفئات الأكثر حرمانا ومن هم السكان المستهدفين؟

يساهم التكامل بين التنمية الاقتصادية المحلية والتخطيط المكاني في تشكيل النظام المكاني الاقتصادي في المناطق والمدن، ويساهم في الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق قدر أكبر من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإنه يساهم في تحقيق نمو محسوب للقطاعات الاقتصادية وفقا للمزايا النسبية.

هذا التكامل بين التنمية الاقتصادية والتخطيط المكاني لا يخدم مجموعة أو قطاع معين فقط، بل يخدم العديد من الهيئات والمستفيدين والقطاعات، ويحقق لكل منها الأهداف والطموحات التي تطمح إليها على النحو التالي:

- القطاعات الاقتصادية وتحقيق التكامل بين القطاعات على أساس القيمة المضافة وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك معدل النمو، مساهمة القطاعات الاقتصادية، مستوى دخل الفرد، معدل الفقر ومعدلات البطالة من خلال الاستثمار والتوزيع الأمثل للمشاريع.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال خلق فرص عمل وإنشاء مشاريع في المناطق المهمشة.
- ضمان إنشاء المشاريع في المناطق الريفية والحضرية التي تحقق التكامل والتغلب على مشكلة التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين وضع المرأة في المناطق الريفية والحضرية من خلال خلق فرص عمل في القطاعات، فضلا عن زيادة النسبة المئوية لصاحبات الأعمال من النساء من خلال المشاريع التي تخدم الترابط بين القطاعات.
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، بما في ذلك الخدمات الصحية، التعليم، البنية التحتية، الصرف الصحي، المياه والاتصالات من خلال التخطيط المدروس لهذه الخدمات.
- ضمان التوزيع العادل للثروة وأساسيات التنمية في مختلف المناطق.
- خلق بيئة استثمارية جذابة وتنفيذ مشاريع استثمارية تحقق التكامل بين المناطق والمناطق من خلال المزايا النسبية.

بالإضافة إلى هؤلاء المستفيدين المذكورين، من المتوقع أن تستفيد هذه المجموعات أيضا بشكل مباشر أو غير مباشر. الفئات الأكثر حرمانا من السكان المستهدفين تشمل - ولكن ليس حصرا: الفقراء، العاطلين عن العمل، غير النشيطين اقتصاديا، الذين ليس لديهم مهارات، الأسر التي فقدت معيلها والذين يعيشون في المناطق ذات الموارد والفرص الضعيفة أو التخطيط السليم.

٩

الخاتمة

٩. الخاتمة

وقد حدد الدليل بعض الفجوات التي تعكس الوضع الراهن والتحديات التي تحد من استخدام تخطيط التنمية الاقتصادية في السياسات الحضرية. واقترح الدليل ١٠ توصيات وإجراءات تتعلق بكيفية تعميم التنمية الاقتصادية الوطنية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية وكيفية دمج التنمية الاقتصادية مع التخطيط المكاني في جميع مراحل السياسة الحضرية الوطنية.

يهدف هذا الدليل إلى دعم موئل الأمم المتحدة في تطوير السياسة الحضرية الوطنية الأردنية والذي يعالج صراحة قضايا التنمية الاقتصادية المحلية.

يقدم الدليل أيضا لمحة عامة عن القائمة الأولية لأصحاب المصلحة الرئيسيين المسؤولين والخاضعين للمسائلة من أجل المستوى المتوقع للمشاركة في صنع القرار لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بكل توصية لقطاع التنمية الاقتصادية الوطنية من السياسة الحضرية الوطنية، وحدد مجموعة محددة، وقطاعات، وهيئات، والمستفيدين الذين سيستفيدون من تعميم التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

عمان، الأردن ©موئل الأمم المتحدة (٢٠٢١)

١٠ المراجع

١٠. المراجع

الحكومة الأردنية، قانون اللامركزية رقم ٤٩ لعام ٢٠١٥

هيئة الاستثمار الأردنية. تقرير الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢٢

منتدى الاستراتيجيات الأردني. ٢٠٢٠ ، انتشار فيروس كورونا في الأردن (كوفيد-١٩): أول استجابة، مراجعة اقتصادية واجتماعية ١-١٣

وزارة الإدارة المحلية. (٢٠٠٩) الورقة البيضاء- اطار عمل التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة

وزارة الإدارة المحلية. ٢٠١٥ ، قانون البلديات

. وزارة الإدارة المحلية. (٢٠٢٠). احتياجات المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كورونا المستجد

صحيفة، أ. ر. (٢٠١٩). مشروع قانون الإدارة المحلية

موئل الأمم المتحدة، (٢٠١٤). تطور السياسات الحضرية الوطنية. في مراجعة العلوم الإقليمية العالمية.

file:///C:/Users/Romeo Ankisiwai/Downloads/168.pdf

موئل الأمم المتحدة، (٢٠١٦). السياسة الحضرية الوطنية، الإطار التوجيهي. ٥٧

/https://unhabitat.org/books/national-urban-policy-a-guiding-framework

موئل الأمم المتحدة، (٢٠٢٠ أ). لمحة عامة - عرض الجامعة الأردنية الألمانية

موئل الأمم المتحدة، (٢٠٢٠). برنامج السياسات الحضرية الوطنية في الأردن - تقرير تشخيصي

البنك الدولي، (٢٠٢٠)، الأثر الاجتماعي على الصناعة، ذا إيكونوميست، ٣١
https://www.incae.edu/sites/default/files/coronavirus-report-v4-1.pdf

١١ الملحق ١: الممارسات الفضلى

١١. الملحق ١: الممارسات الفضلى

الحالة الأولى: معهد عمان للتنمية الحضرية ودوره في التنمية والتخطيط الحضري

منظمة أردنية غير ربحية تأسست في مدينة عمان عام ٢٠٠٨ كشركة مساهمة خاصة. وهي تعمل كمركز إقليمي للتميز في الإدارة الحضرية السليمة، تخطيط وتطوير المجتمعات المحلية، الإصلاح المؤسسي في الأردن والشرق الأوسط. تركز مشاريعها على التخطيط، التصميم الحضري، الاستدامة والمشاريع السياحية من خلال الشراكات مع الشركات المحلية والدولية لتمويل هذه المشاريع الإنمائية. يهدف المعهد إلى منع « هجرة الكفاءات « وهجرة الخبرات والتجارب الأردنية إلى الخارج، وتعزيز المشاركة في اقتصاد المعرفة من خلال جذب هذه الخبرة.*
جاءت فكرة إنشاء المعهد بعد النجاح الذي حققه في خطة عمان الشاملة-التي حازت على العديد من الجوائز العالمية، وكانت مبادرة من بلدية عمان الكبرى عام ٢٠٠٨ لتخطيط وتنظيم نمو المدينة، بحيث قام المعهد بتغطية الأنشطة في مجالات الإدارة الحضرية السليمة محليا ووطنيا. يتعامل مع العديد من القضايا التي تعتبر مهمة للأمة والمواطن مثل إدارة الأراضي، التخطيط الحضري، طرح السياسات العامة، المدن الرائدة، وغيرها من المجالات التي للمعهد خبرة فيها. يؤمن المعهد بتبني الأفكار العالمية وتطبيقها محليا (فكر عالميا، وطبق محليا)، بحيث تناسب احتياجات المواطنين وتعكس آراؤهم وتطلعاتهم. لذلك، لا يقوم المعهد على الاحتراف المهني للممارسات الأجنبية فحسب، بل يدرس السياق المحلي أولا الذي يتم فيه تطبيق هذه الممارسات، ويثابر على فهم البيئة المحلية والعمل وفقا لذلك لخلق قصص النجاح في الإدارة الحضرية السليمة.

تتمحور خدمات المعهد وبرامجه حول ركيزتين: (أ) تقديم اتفاقيات استشارية للمؤسسات في القطاعين العام والخاص، والمؤسسات غير الربحية الشاملة بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية الحضرية، (ب) البحث المستمر والاتصالات حول الحوكمة المحلية وتنمية المجتمع المحلي. وقد أنجز المعهد عشرات المشاريع في مجالات التخطيط المصنف، التصميم الحضري، الاستدامة والتدريب، وهي: مشروع النطاق الحضري في وادي عمان، مشاريع تخطيط وزارة الإدارة المحلية في عدد من البلديات في محافظات البلقاء والزرقاء وإربد ووسط عمان، تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة مخاطر الزلازل في مدينة عمان، معهد عمان للتخفيف من انبعاثات الكربون، التخطيط للنقل الحضري المستدام والصديق للبيئة، خطة عمل البيئة المستدامة في عمان والعديد من برامج التدريب والتوعية والحوكمة للموارد البشرية الأردنية والدول العربية مثل تدريب المخططين الحضريين وموظفي البلدية في فلسطين والعراق.

الدروس المستفادة من استعراض معهد عمان للتنمية الحضرية:

- التخطيط التعاوني
- يعتبر مرجعا في التنمية والتخطيط الاقتصادي والمكاني وتصنيفات التخطيط

ضمان وجود هيئة إشرافية لتنفيذ الخطط استنادا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية

* الموقع الإلكتروني لأمانة عمان الكبرى ووثائق متعددة

الحالة الثانية: تجربة جنوب أفريقيا في التنمية المحلية

بدأت مرحلة التحسين الاقتصادي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حتى يتمكن الرأسماليون من الحفاظ على مكاسبهم والاستفادة القصوى من ثروات التعدين الهائلة بشكل خاص في البلاد فيما يتعلق بالماس، الذهب، الفحم، الحديد الخام، النحاس واليورانيوم. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧. ومن أبرز عوامل هذا النجاح الاقتصادي تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، والاستفادة من قروض التنمية الصناعية لتصبح أكثر اعتمادا على التكنولوجيا المتقدمة.

اعتمادا على المزايا التنافسية للقطاعات في اقتصاد جنوب أفريقيا، نجحت في الحفاظ على استقرارها خلال الأزمة المالية العالمية حيث حققت ناتج محلي إجمالي بمقدار ٢٩٥,٥ مليار دولار أمريكي. ونهض اقتصاد جوهانسبرغ بقوة دون أن يتأثر بالأزمة العالمية وحقق نموا بنسبة ٨,٥٪ في عام ٢٠١٠.

تعد السياحة وصناعة الأسمنت والاقتصاد البحري من بين القطاعات الواعدة الآن في جنوب إفريقيا التي تعمل جوهانسبرغ على تطويرها وتحقيق أقصى قدر من الفوائد، بالإضافة إلى النقل، الصناعات، الأنشطة البحرية والساحلية، بناء وإصلاح السفن، اكتشاف النفط والغاز، حماية المصالح البحرية، إدارة المحيطات، مصائد الأسماك، الفنادق المتقدمة وصناعة الأسمنت المؤممة - مع استثمارات بقيمة ٩٤٠ مليون دولار أمريكي في صناعات الأسمنت. اقتصاد جنوب أفريقيا يعتمد أيضا على قطاع السياحة الذي يجذب أكثر من ١٠ مليون زائر كل عام. أهم الدروس المستفادة من جنوب أفريقيا:*

- كان للتنمية الاقتصادية المحلية أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر على مستوى البلديات
- تأثير البرامج الحكومية والوطنية والإقليمية والمحلية على المناطق المحلية المختلفة، وهذا ما يعرف بتحقيق التنمية المتوازنة
- التعاون بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والقطاعات المجتمعية أمر ممكن. قد يلعب القطاع الخاص والمجتمع دورا حيويا في التنمية الاقتصادية.
- البلديات وإداراتها ومسؤولياتها هي أهم مسرع للتنمية المحلية، وتشكل الأسس لإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص
- ليس المقصود من التنمية الاقتصادية المحلية فقط التخفيف من حدة الفقر أو تنفيذ المشاريع المجتمعية، بل هي استراتيجية للنمو الاقتصادي تشمل الأبعاد المكانية والمجتمعية والعالمية.
- تعزيز السياسات والدعم المالي وبناء القدرات هي من أهم الأشياء للتغلب على عقبات التنمية، فهي تزيد المساهمات الاقتصادية، تزيد النمو، تعزز سبل عيش المواطنين وتخفف من حدة الفقر
- تبدأ إجراءات التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى البلديات، تدعو إلى أهداف شاملة وواقعية وتعمل مع الشركاء من القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة المحليين. يمكن تحقيق التنمية من خلال المشاريع التي تستند إلى المزايا التنافسية والبعد المكاني.

* الورقة البيضاء حول إطار التنمية المحلية المستدامة، وزارة البلديات، ٢٠١١

الحالة الثالثة: خطة التنمية الإقليمية لقضائي الظليل والخالدية

وفقا للاختصاصات، يهدف المشروع إلى إعداد خطة تنموية لقضائي الضليل و الخالدية تشمل بلديات الضليل و الخالدية والحلابات لجعلها أكثر نشاطا في الأردن، بناء على حقيقة أنها أكثر قدرة على فهم احتياجات مواطنيها وتلبيتها، بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل تحسين معيشة سكانها، الاستفادة من خدمات البنية التحتية، تلبية الاحتياجات السكنية، تعزيز النمو الاقتصادي-وبالتالي خلق فرص عمل، تعزيز الحوكمة اللامركزية، وبناء الثقة بين الحكومة والمواطن وإدارة الأراضي بفعالية استنادا إلى الأبعاد المكانية.*

استند المشروع على عدة مراحل:

المرحلة الأولى وتشمل تقييم الوضع الراهن لمعرفة نقاط القوة والضعف، الفرص، المخاطرفي المناطق، شمول الشركاء وأصحاب المصلحة، استعمالات الأراضي، البيئة، الموارد الطبيعية، المواطنين، التعليم، التوظيف، البنية التحتية، النقل، مشاريع الإسكان، الأنشطة الاقتصادية، المرافق العامة، المناطق الخضراء والمفتوحة، تقييم حالة الاستثمار، المشاريع الاستثمارية والبيانات والخطط الجغرافية المختلفة.

استندت **المرحلة الثانية** إلى إشراك أصحاب المصلحة من المجتمعات المحلية في البلديات الثلاث ووزارة الإدارة المحلية، بالإضافة إلى عدد كبير من الكيانات الأخرى من خلال حلقات عمل لتحديد الأولويات ونقاط القوة والضعف والمخاطر والفرص المستمدة من تحديد نطاق الرؤية التي يتم من خلالها بناء محتوى خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على المزايا التنافسية لمجالات الدراسة وأهم القطاعات الاقتصادية التي ستقود النمو المستقبلي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٤٠.

خلال هذه المرحلة، تم تحديد مجموعة من الأهداف الإنمائية والقطاعية، لاسيما زيادة النمو الاقتصادي المتوازن في مناطق الدراسة من خلال التركيز على المزايا التنافسية للقطاعات والسمات النسبية. وأظهرت الخطة أن محركات النمو الاقتصادي كانت في القطاعين الصناعي والزراعي كأولوية ملحة، تليها القطاعات السياحية والتجارية، بالإضافة إلى الاستفادة من تعزيز المشاريع التي تدعم الروابط المكانية والعلاقات مع المناطق المحيطة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لمنطقة الدراسة. تضمنت هذه المرحلة تحليلا لتوجهات النمو عبر هذه القطاعات على فترات قصيرة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) ومتوسطة (٢٠٢٦-٢٠٣٢) وطويلة (٢٠٣٣-٢٠٤٠) من خلال تحديد مجموعة من الافتراضات والتوقعات للنسب المئوية ومعدلات النمو استنادا إلى تحليل الوضع الراهن عبر القطاعات من خلال تحليل حجم الصادرات، العمالة، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، العقبات الرئيسية لكل قطاع، التشاور مع الخبراء والمتخصصين والنظر في الاتجاهات المستقبلية للقطاعات استنادا إلى استراتيجيات وخطط الدولة. تم إعداد خطة تنمية مستقلة لكل قطاع تضمنت مجموعة من المشاريع والبرامج والتدخلات على مستويات القطاعات على المدى القصير والمتوسط والطويل لضمان تحقيق الافتراضات والتأثير الاجتماعي والاقتصادي الذي تطمح له وفقا لخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص، وبالتالي تحقيق أهداف خطة التنمية في المناطق الفرعية من الضليل والخالدية.

المرحلتان الثالثة والرابعة: إعداد خطة التنمية الشاملة التي تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبدائل وسيناريوهات النمو السكاني حتى عام ٢٠٤٠ ومناطق التوسعات. ربط خطة التنمية بالبعد المكاني من خلال عرض الخرائط وسيناريوهات استخدام الأراضي وملكيتها وسيناريوهات وخطط نمو القطاعات والأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى توزيعها على الأراضي في مناطق الدراسة بناء على المزايا التنافسية. التفكير في القطاعات الداعمة للتنمية الاقتصادية مثل البيئة، الموارد الطبيعية، البنية التحتية، النقل، شبكات الطرق، الخدمات العامة، الأماكن المفتوحة، والغطاء النباتي، حيث تم عرض ٣ سيناريوهات حول التخطيط المكاني الذي يترجم خطة التنمية الشاملة على مدى السنوات العشرين المقبلة حتى عام ٢٠٤٠. وتم اختيار خمسة مشاريع ذات أولوية، أعقبتها دراسات جدوى بالتعاون مع المجتمع المحلي وكافة الشركاء.

* خطة التنمية الإقليمية للضليل والخالدية ٢٠٢٠-٢٠٤٠

أهم الدروس المستفادة من خطة التنمية الشاملة للمناطق الفرعية للظليل والخالدية:

- التعاون في إعداد خطط التنمية مع جميع الشركاء خاصة المجتمع.
- كانت البلديات أساسية في هذه المبادرة وتقديم الخطط
- استخدام التنمية الاقتصادية عند صياغة خطط النمو الحضري والمكاني (الاستخدام الأمثل للموارد والقطاعات)
- عرض سيناريوهات التنمية والمكانية المختلفة لصانعي القرار.
- تحديد مجموعة من المشاريع التي تعتمد على المزايا التنافسية للمنطقة
- تحديد الأهداف الإنمائية والقطاعية. تقديم خطط تدخل لتحقيق الأهداف من خلال مراحل قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى

الحالة الرابعة: تجربة شرق آسيا في مجال البنية التحتية والتنمية

أظهرت الدراسات مدى مساهمة الإنفاق الحكومي بجميع أشكاله في الحد من الفقر في المناطق الريفية في العديد من البلدان، حيث كان الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية حاسما لإحراز تقدم في الحد من الفقر والبطالة وتحقيق تنمية متوازنة بين المناطق وزيادة الاعتماد على سلاسل القيمة المضافة والترابطات الأمامية والخلفية للقطاعات.

ففي الصين وفيتنام والهند، أثبتت البنية التحتية والطرق في المناطق الريفية أنها استثمار فعال من جانب الحكومات، مما ساعد على النمو الاقتصادي لا سيما الأنشطة الزراعية، وأدى إلى عوائد اقتصادية في مناطق أخرى متخلفة اقتصاديا بسبب هذا الربط بالبنية التحتية.

قامت فيتنام باستثمارات ضخمة في الطرق الريفية، مما زاد من عدد البلديات التي يمكن الوصول إليها بسهولة في جميع الفصول من المراكز الإقليمية بنحو ٥٠٪ ، مما أثر على توزيع عائدات التنمية على المشاريع والتعليم ومستويات الدخل في هذه المناطق. **تشمل الدروس المستفادة من تجارب شرق آسيا ما يلي:**

- ربط التنمية الاقتصادية والمكانية بتنفيذ الحكومة للخطط
- أهمية الإنفاق الحكومي كأحد محركات التنمية الاقتصادية
- أهمية الربط بين المناطق الريفية والحضرية وتسخير المزايا التنافسية والتكاملية بين القطاعات لتعزيز هذا الربط

الحالة الخامسة: التجربة الماليزية في الحد من البطالة في الأقاليم

اعتمدت البلاد على تحسين القوى البشرية العاملة من خلال تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأشد احتياجا. اتبع مهاتير محمد سياسة تعتمد على التنمية المتوازنة لمختلف المناطق والقطاعات والأعراق، مما أدى إلى الحد من الاختلالات والتفاوت الاجتماعي، نهوض التعليم، إرسال بعثات طلابية إلى الخارج خاصة إلى اليابان لتعلم التكنولوجيا الحديثة وجلب خبراء يابانيين لتقديم التدريب النوعي والتقدم للموظفين والكوادر الماليزية.

خصصت صندوقا بقيمة ٨٣ مليون دولار للتدريب في إطار برنامج للتنمية الاقتصادية يهدف إلى تطوير مهارات العمال وخفض معدلات البطالة. وخصصت ٢,٢ مليار دولار من أجل تطوير الاقتصاد في أجهزتها، الأمر الذي يتطلب تطوير مهارات العمال والحد من البطالة. عملت الحكومة والجامعات على تطوير التوأمة مع نظرائها في البلدان المتقدمة خاصة في اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا، مع التركيز المضاعف على المعاهد الفنية والهندسية والاقتصادية والإدارية والكليات.

اعتمدت الحكومة سلسلة من القوانين التي تنظم بيئة العمل وتضمن حقوقا عادلة للقوى العاملة، وسعت إلى تصدير العمال المهرة إلى الخارج بغرض استيعاب التسرب الناتج عن تسريح هؤلاء العمال من المؤسسات المتعثرة. وتقدم الحكومة في الوقت الحالي حوافز ضريبية للشركات المحلية مقابل استيعاب أكبر قدر ممكن من القوة العاملة، وهو ما ينص عليه قانون حوافز العمالة لعام ١٩٧٢، الذي يتضمن خصومات ضريبية تتناسب مع حجم العمالة. تتمتع هذه الشركات بمنح وتسهيلات حكومية من حيث التدريب والارتقاء بقدرات موظفيها، خاصة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة في الصناعات الإلكترونية. وتدعم الحكومة وكالة التوظيف الماليزية التابعة لوزارة الموارد البشرية ووكالات التوظيف في القطاع الخاص لأكثر من ٨٠٠ وكالة مرخصة رسميا والتي تسعى جميعها إلى تأمين فرص العمل للخريجين.

كما أنفقت الحكومة الماليزية على برامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال خطة العمل المتكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعيين وكالة متخصصة في جمع البيانات وتنسيق تخطيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ برنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرصد وتقييم الأداء والإنجازات.

أدت هذه السياسات والإجراءات وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة الماليزية إلى انخفاض في معدل البطالة إلى حوالي ٢,٩ في المائة، مما يدل على أن البلد خال من البطالة وفقا للمعايير الدولية، ويعتبر البلد خال من البطالة إذا كانت نسبة العاطلين عن العمل فيه أقل من ٤ في المائة.

أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

- أهمية قواعد البيانات في اتخاذ القرارات
- التركيز على تحليل القطاعات ومعرفة احتياجاتها للعمال المهرة وغير المهرة
- التخطيط المتوازن بين المناطق
- التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة
- الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة

الحالة السادسة: الروابط بين التخطيط الاقتصادي والحضري في رؤية أبوظبي ٢٠٣٠

هي مجموعة من السياسات الاستراتيجية الشاملة التي تهدف إلى تطوير إمارة أبوظبي خلال السنوات العشرين المقبلة، والتي تم إعدادها تحت إشراف مباشر من قيادات دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ٢٠٠٦. تهدف الخطة إلى تنسيق الجهود السياسية لجميع الجهات الحكومية في الإمارات. وتقوم على منظورين أساسيين: رؤية أبوظبي الاقتصادية ٢٠٣٠ ، ورؤية أبوظبي للتخطيط الحضري ٢٠٣٠.
*

تم وضع خطة أبوظبي ٢٠٣٠ من قبل مجلس أبوظبي للتخطيط الحضري وتعمل على إرساء رؤية واضحة لاستدامة أبوظبي، تلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية، تطوير المجتمع، تعزيز أسلوب تفكير جديد يهدف إلى تعزيز مكانة الإمارة ورؤيتها طويلة الأجل. وقد طرحت الخطة حلولا مفاهيمية لتطوير دولة الإمارات خلال الربع الثاني من القرن الثاني، وتناولت القضايا الرئيسية بما في ذلك البيئة والنقل واستخدام الأراضي ومساحات الأراضي. حددت رؤية أبوظبي ٢٠٣٠ تطلعات الإمارة في التنمية المستدامة التي تعكس توجهاتها لتكون واحدة من الاقتصادات والمجتمعات الرائدة في العالم. ولتحقيق ذلك، حددت حكومة إمارة أبوظبي تسع ركائز أساسية يقوم عليها المستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للإمارة على النحو التالي:

- خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وبنية تحتية متطورة
- قطاع خاص نشط ومؤثر
- خلق اقتصاد قائم على المعرفة المستدامة
- بيئة تشريعية تتسم بالكفاءة والشفافية
- الاستقرار الأمني الداخلي والخارجي
- الحفاظ على علاقات متميزة مع بقية العالم على مختلف المستويات
- تنمية الموارد في الإمارات
- الحفاظ على قيم الثقافة والتراث في أبوظبي
- مواصلة الإسهام في تعزيز الاتحاد بين إمارات الدولة

من أهم الدروس المستفادة في رؤية أبوظبي ٢٠٣٠:

- التخطيط التشاركي والتعاوني بين جميع المؤسسا
- وضع مؤشرات أداء للخطط التي تمكن صانع القرار من المتابعة
- التخطيط القائم على أسس سليمة من خلال رؤية اقتصادية وحضرية لضمان توظيف التنمية الاقتصادية في التخطيط للنمو الحضري والمكاني

* الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

١٢

الملحق ٢: القوائم المرجعية

١٢. الملحق ٢: القوائم المرجعية

قائمة مرجعية لتعميم التنمية الاقتصادية المحلية في مراحل السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

التعليقات، الركائز، الأسئلة	المراحل
تشكيل الفرق التالية من كافة أصحاب المصلحة : ١. ☐ لا ٢. ☐ ٣. جزئيا ☐ نعم - اللجنة التوجيهية ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم - الفريق الفني ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم فريق جمع البيانات ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم - فريق الإعلام ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم	الجدوى
استعراض وجود سياسات واستراتيجية ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم	
تحديد جميع أصحاب المصلحة ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم	
توزيع أدوار أصحاب المصلحة ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم	

التعليقات، الركائز، الأسئلة	المراحل
- بناء صورة اجتماعية اقتصادية شاملة كتقرير تشخيصي شامل يوثق حالة التنمية الحضرية في البلاد. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم - النهج التشاركي المعتمد. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم عقدت عدة جلسات تشاورية خلال هذه المرحلة شاركت فيها اللجنة الفنية بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات المركزة التي شارك فيها أعضاء أكاديميون، البلديات المحلية، هيئة الاستثمار الأردنية، ممثلي وزارة الإدارة المحلية والقطاع الخاص. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم - تم تحديد الفجوات من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم تم تحديد الفجوات في القدرات ودورات التخطيط اللازمة ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم	التشخيص
تحديد أولوية الفجوات الاقتصادية والإنمائية وفقا لمتطلبات السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم صياغة بيان رؤية يعكس تطلعات التنمية الحضرية المتوخاة. شارك خبير التنمية الاقتصادية المحلية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في عملية صياغة الرؤية لضمان دمج جوانب التنمية الاقتصادية المحلية في بيان الرؤية. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم - تحديد الأهداف الاستراتيجية والإنمائية، مما يدل على دمج جوانب التنمية المحلية الاقتصادية في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. ١. ☐ **لا** ٢. ☐ **جزئيا** ٣. ☐ **نعم**	الصياغة
وضع خطة تنفيذية تحدد المشاريع والمبادرات التي يجب تنفيذها لتحقيق الاتساق بين تخطيط التنمية الاقتصادية والتخطيط الحضري والمكاني. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم - تحدد الخطة التنفيذية مسؤوليات أصحاب المصلحة، والجدول الزمني للتنفيذ ومؤشرات التكلفة والأداء. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم التشاور مع أصحاب مصلحة التنمية الاقتصادية المحلية الذين تم تحديدهم، للحصول على الموافقة على خطة العمل المقترحة. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم	التنفيذ

إعداد القائمة المرجعية لأصحاب المصلحة سيساعد في رصد وإدماج التنمية الاقتصادية المحلية في عملية السياسة وضمان أن جميع أصحاب المصلحة اضطلعوا بأدوارهم ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم - بناء نظام مؤشرات الأداء لرصد وتقييم نجاح تنفيذ سياسة التخطيط الحضري من خلال التخطيط الاقتصادي والإنمائي. ١. ☐ لا ٢. ☐ جزئيا ٣. ☐ نعم وتشمل هذه المؤشرات ما يلي: ■ مدى التزام شركاء أصحاب المصلحة بتنفيذ الأدوار ■ كفاءة الموارد المستخدمة ■ كفاية الموارد المالية ■ كفاية الجداول ■ مستوى التغيير في الوضع في البلاد أو المنطقة، بما في ذلك كيفية عمل المؤسسات. ■ التحديات التي تم التصدي لها ■ نمو الاقتصاد فيما يتعلق بالتخطيط الحضري وتحقيق النمو المقاس للقطاعات الاقتصادية ■ أثر السياسات الحضرية على سلاسل القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية ■ تداعيات السياسة الحضرية على المؤشرات الرئيسية مثل دخل الفرد والفقر ومعدلات البطالة ■ تداعيات السياسة الحضرية على تحسين مستوى التنمية وتقليص الفجوة الإنمائية بين المناطق ■ توحيد مراجع التخطيط وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية ومؤشراتها ■ التوزيع العادل للمشاريع الاقتصادية والإنمائية من المناطق التنموية والصناعية بطريقة تؤثر على المؤشرات الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.	الرصد والتقييم

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

For more information:
United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat)
Tayseer Nana'ah Street
South Abdoun
831201 Amman-Jordan

E: unhabitat-jordan@un.org
W: www.unhabitat.org

© UN Habitat (2021)